

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية



كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

بغنوان

دور الجزائر في حل النزاعات الإقليمية
-نموذج ليبيا-

إشراف الاستاذ:
د. بوعيسي حسام الدين

من إعداد الطالبتين:
حويلي فايزة.
بوجمعة حسية

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ كمال شطاب
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ. د/ بوعيسي حسام الدين
مناقشا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ إسماعيل زرزقة

السنة الجامعية:
1444-1445هـ/2023-2024م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرطي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد (ة) حويبي فائزة الصفحة طالب، المولد، بابت طالبة
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 06215022 والصادرة بتاريخ 06.12.2020
المسجل (ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية / علاقات دولية
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها دور الميزان في حل النزاعات الإقليمية
نموذج لبيان

أصحب بشرطي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 06.06.2024

توقيع المعني (ة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرطي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإجازة بحث

أنا المصفي أسفله:
السيد (i) بوسعيدة حسيبة الصفة طالب، أستاذ، باحث طالبة
العامل (ii) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 119128338 والصادرة بتاريخ 15-12-2020
المسجل (iii) بـ معهد الحقوق قسم العلوم السياسية
والتكفل (iv) بالبحر أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها دور المرأة في حل النزاعات الإقليمية - ليبيا نموذج

أصرح بشرطي أني ألتزم بمقارعة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إجازة البحث المذكور أعلاه .

التاريخ 2024/06/15

توقيع المصفي (i)



عن رئيس المجلس العلمي البلدي
- وبتفويض منه -
بوردان الشريف العيسد



شكر وعرفان

قال صلى الله عليه وسلم: ﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له﴾
وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره على إتمام هذا العمل

إلى جميع الأساتذة الأفاضل

إلى من مهد لنا طريق العلم والمعرفة

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور "زغبة عبد المالك" الذي رافقني طيلة إنجاز مذكرتي ولم يبخل عليّ بتوجيهاته وإرشاداته القيمة راجية من الله عز وجل أن يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاه الله كل خير وأخيرا أعبر ببالغ تحياتي إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة

إهداء

إلى الراحل الغالي، روح أبي الطاهرة -رحمة الله عليه- كنت مصدر إلهام وقوة لي، وستبقى ذكراك محفورة في قلبي، وأدعو الله أن يسكنك

الفردوس الأعلى

أهدي ثمرة جهدي هذا لأمي الغالية التي أنارت دربي بنصائحها وزينت حياتي بضياء البدر وشموع الفرح، ومنحتني القوة والعزيمة وكانت سببا لمواصلة الدرب، وعلمتني الصبر والاجتهاد

إلى أميرة قلبي ونجمة حياتي ابنتي الغالية "ساجدة" فلذة كبدي، بل إنتي الأمل الذي يتجدد والحلم الذي يكبر مع كل إنجاز وأملا في أن يسري نهج البحث والتقصي وأن تضيء دربك بالعلم والمعرفة

إلى زوجي الحبيب رفيق دربي وسندي الدائم فهو تعبير صغير عن امتناني واعتزازي بك

إلى إخواني وإخوتي الأعزاء رفقاء الدرب وشركاء الأمل أهديكم هذا العمل اعترافا بدعمكم المستمر خاصة أختي "الخامسة" وتشجيعكم الذي لا ينضب لكونكم جزءا من رحلتي وسندي في كل الأوقات مع أصدق الأمنيات وأعمق التقدير

إهداء

- إلى بلدي العزيز: الجزائر.
- إلى روح من تعبنا في تربيته: جدي وجدتي -رحمهما الله.
- إلى من كانا سببا في وجودي: أبي وأمي.
- إلى رفيق دربي وينبوع الصبر والتفائل: زوجي.
- إلى فلذات كبدي؛ سندي في هذه الحياة: أولادي (سيرين، عبد العليم، آدم، لقمان، عروبة).
- إلى من قاسمت معهم طفولتي: إخوتي وأخواتي.
- إلى رمز الفرح والسعادة: أولاد أخواتي.
- إلى مصدر الحب والحنان عمتي -أطال الله في عمريهما: حكيمة ونعيمة.
- إلى جميع الأهل والأقارب.

- بوجمعة حسيبة -

مقدمة





مقدمة:

منذ استعادة الجزائر لاستقلالها، اتبعت سياسة خارجية تتميز بالاعتدال والوسطية، مع التزامها بعدد من المبادئ الأساسية، إذ أن ثورة الجزائر جاءت في زمن بدء استقلال الدول الإفريقية، مما سهّل توسّع الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية وأصبحت تلعب دورا ثانويا إلى جانب مصر بزعامة جمال عبد الناصر، ومع تزايد حركات التحرر في إفريقيا، ظهرت الجزائر المستقلة كلاعب رئيسي بين الدول الإفريقية.

في أواخر عام 2010 وبداية عام 2011، شهد الوطن العربي موجة واسعة من الثورات والاحتجاجات، بدأت في تونس حيث انطلقت الثورة التي أشعلت نيران التغيير في العديد من الدول العربية والمغربية، أطلق على هذه الثورات اسم "الربيع العربي"، حيث انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في معظم البلدان العربية، كما مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين، مما أسفر عن وفيات في صفوف المتظاهرين ورجال الأمن.

منذ بداية الأزمة في فبراير 2011، ظهرت الأزمة الليبية وألقت بظلالها على دول الجوار خاصة الجزائر من كافة النواحي سواء الأمنية والدبلوماسية والاقتصادية، الجزائر كونها تتقاسم مع ليبيا حدودا برية طويلة، وجدت نفسها معزولة في موقفها الدبلوماسي بين الغموض والارتباك في بعض الأحيان، وبين الحياد السلبي في أوقات أخرى، إذ أن الجزائر لم تتخذ موقفا واضحا حتى عام 2014، عندما أصبح الانقسام الليبي الداخلي حربا أهلية أدت إلى انهيار الدولة، فانخرطت الدبلوماسية الجزائرية في محاولات التسوية مع تقديم عدة مبادرات سياسية بهدف المساهمة في حل الأزمة بشكل سلمي، إلا أن هذه المساعي الدبلوماسية واجهت العديد من الصعوبات من بينها تعقيدات الانقسام السياسي والاجتماعي في ليبيا، وتداعيات الأزمة الإقليمية والدولية في ليبيا حتى أصبحت ساحة صراع بين القوى الكبرى على النفوذ في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي.

وضعت الأزمة الليبية مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعقيدتها الأمنية والعسكرية المرتكزة على عدم مشاركة الجيش الجزائري في عمليات عسكرية خارج حدود الوطن، في امتحان صعب، فلأول مرة تجد الجزائر نفسها في معضلة التوفيق بين تحقيق مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية بمكافحتها للتهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية من إرهاب وتهريب وتكوّن لميليشيات عسكرية ومخاطر انهيار الدولة من جهة، وبين الاحتفاظ بالمستلزم الأخلاقي والقيمي الذي لطالما شددت عليه الجزائر في علاقاتها الخارجية ومع دول الجوار تحديدا من جهة أخرى.

ضمن هذا الإطار، جاءت دراستنا هذه كمحاولة لمعالجة بعض الإشكاليات المتعلقة بالموضوع من خلال إبراز تطور الموقف الدبلوماسي الجزائري إزاء الأزمة الليبية منذ



انطلاقها عام 2011 وأسباب انشغال الدبلوماسية الجزائرية بالأزمة الليبية والأدوار التي لعبتها في محاولتها لحل هذا النزاع.



أولا / مبررات اختيار الموضوع: أ-المبررات الذاتية:

تكمن الأسباب الذاتية لاختيار موضوع دور الجزائر في حل النزاعات الإقليمية -ليبيا أنموذجا- هو السعي لزيادة الحصيلة العلمية ولبناء تصور واضح وشامل ودقيق على متغيرات الدراسة أولا، ثم التعرف العميق على الأدوار التي تقوم بها الجزائر في معالجة وحل النزاعات الإقليمية على الصعيدين العربي والعالمي خاصة بالنسبة لدول الجوار التي تشترك معها بحدود جغرافية كبيرة.

ب-المبررات الموضوعية:

تقود الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع إلى:

- الرغبة في دراسة موضوع يخدم الجانب التطبيقي للتخصص المدروس بالجامعة من جهة، ومن جهة ثانية يعتبر الموضوع من القضايا الراهنة التي تبحث عن حلول ميدانية للنزاعات والمشاكل التي تعاني منها دول الجوار عامة وليبيا خاصة، خاصة في ظل اهتمام الدولة الجزائرية ممثلة في دبلوماسيتها الخارجية مؤخرا بموضوع النزاعات الإقليمية خاصة دول الجوار للخروج بحلول واقتراحات تحد من هذه النزاعات حفاظا منها على أمن وسلامة ترابها.
- كون الدبلوماسية الجزائرية في السنوات الأخيرة تعتبر من أكفأ الدبلوماسيات ومن أنجحها على الصعيدين الإفريقي وكذا العربي إن لم نقل حتى عالميا نظرا لجهودها المبذولة في الوساطة في أغلب النزاعات سواء الإقليمية أو الدولية وكذا مواقفها الثابتة والواضحة.
- محاولة التعرف على الدور الذي تلعبه الجزائر إقليميا من خلال التعرف على مسار دبلوماسيتها والمقاربة التي اتخذتها في شأن مختلف النزاعات والأزمات.

ثانيا/ أهمية الدراسة:

أ-الأهمية العلمية:

والتي يمكن من خلالها وضع تفسير علمي لظاهرة سياسية واقتصادية معاصرة تشغل اهتمام الباحثين في العلوم السياسية حول طبيعة تأثير التمويل الذاتي للجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية المستدامة، تظهر أهمية الموضوع كذلك في إبراز الدبلوماسية الجزائرية وأدوارها ودوليا وإقليميا خاصة في ظل ما تشهده معظم الدول المجاورة من نزاعات ومشاكل فرضتها عدة أسباب، وإبراز دور الجزائر ومدى نجاحها في الوساطة ومحاول حل هذه النزاعات.

ب-الأهمية العملية:



مقدمة

تتبع أهمية الدراسة الحالة من خلال ما شهده مفهوم الأمن من توسع وتغير، ومدى ارتباط الأمن الداخلي بالأمن الخارجي، وما تفرزه حالة اللاأمن واللااستقرار من تداعيات سلبية خاصة من دور الجوار، كما وتبرز أهمية الموضوع كونه يدرس فترة تشهد فيها معظم الدول العربية من نزاعات تعددت واختلفت مظاهرها والدور الفعال الذي تلعبه الجزائر في التعامل مع هذه النزاعات الإقليمية لحماية الوطن من تداعياتها السلبية، رغم حداثة استقلالها وباعتبارها أكثر الدول معاناة من الكفاح للتخلص من الاستعمار، وهو ما مكنها من احتلال مركز حيوي من خلال دورها الدبلوماسي على مستوى القارة الإفريقية خاصة دول الجوار، لاسيما ليبيا وما تشهده من نزاع منذ سنة 2011 وتداعياته على دول الدول المجاورة لها، والتي عرفت حضورا فعالا للمقاربة الجزائرية فيها ومحاولتها إدارة وفض النزاع فيها، وهو الأمر الذي يستدعي منا الاهتمام والدراسة.

ثالثا/ أهداف الدراسة:

إن الدبلوماسية الجزائرية حديثة النشأة نسبيا، حيث تمكنت الجزائر في فترة وجيزة من إيجاد مركزها الحيوي على الصعيدين القاري والدولي، فاستدعت اهتماما فكريا وأكاديميا وعلميا عن طريق البحث في خبايا والمكونات الديناميكية الموجهة للعمل الدبلوماسي وكذا سن جملة من التشريعات تضمنها الدستور لاحقا، وانطلاقا من هذا تبرز أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

- تسليط الضوء على موضوع لا زال خصباً للبحث والدراسة الأمر الذي قد شكل إثراء لمكتبة العلوم السياسية.

- تسليط الضوء على مختلف القضايا التي عرفت القارة الإفريقية والسعي الجزائري لحلها.

- تفسير الأداء الخارجي للجزائر إقليميا وقاريا والعوامل المتحركة فيه، نظرا لقلّة المراجع التي تهتم بهذا النوع من المواضيع.

- تحديد العلاقة بين دور الجزائر على المستوى الإقليمي والتحديات والصعوبات التي تواجه هذا الدور.

- تسليط الضوء على السياسات التي تنتهجها الجزائر دبلوماسيا في التعامل مع نزاعات دول الجوار.

- إبراز دور الدبلوماسية الجزائرية ومدى نجاحها في تحقيق الوحدة الليبية.

- الوقوف على مدى فاعلية الدبلوماسية الجزائرية في لعب دور محوري في النزاع الليبي.

رابعا / الإشكالية: (المشكلة البحثية)

أ- الإشكالية الرئيسية:



عرفت دول شمال إفريقيا في الآونة الأخيرة حالة من للاستقرار والفوضى الدولية، وبحكم القرب الجغرافي والجوار والحدود المشتركة مع الجزائر، كان لزاما على الدبلوماسية الجزائرية التحرك والتدخل وذلك لعدة أسباب لعل أهمها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وكذلك المحافظة على سلامة الحدود الجزائرية من أي خطر يأتي إليها من دول الجوار، وانطلاقا من هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما دور الجزائر في حل النزاعات الإقليمية؟ وما مدى نجاح الجزائر في حل النزاع الليبي؟
ب-التساؤلات الفرعية:

يتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- 1-فيما تتمثل مبادئ الدبلوماسية الجزائرية؟
 - 2-ما هي أهم الإنجازات التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية؟
 - 3-فيما تكمن أسباب الأزمة الليبية؟
 - 4-ما هو الدور الذي قامت به الجزائر في تسوية النزاع الليبي؟
- خامسا: فرضيات الدراسة:**

أ-الفرضية العامة:

إن الجزائر تلعب دورًا مهمًا في حل النزاعات الإقليمية نظرًا لتاريخها وخبرتها في التعامل مع النزاعات وجهودها الدبلوماسية المكثفة. تركز الدراسة على تحليل دور الجزائر في حل النزاعات الإقليمية بشكل عام وتركيز خاص على تقييم نجاحها في حل النزاع الليبي.

ب-الفرضيات الفرعية:

1- تتمثل مبادئ الدبلوماسية الجزائرية تتمثل في السيادة الوطنية والتعاون الإقليمي والدولي وحل النزاعات بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم حقوق الشعوب المستضعفة

2- لعبت الجزائر دورًا مهمًا في وساطة حل النزاعات الإقليمية والدولية. على سبيل المثال، تمكنت الجزائر من التوسط في النزاع الليبي وتسهيل عملية الحوار والتوافق بين الأطراف المتنازعة، كما تولت الجزائر وساطة في النزاعات في دول أخرى مثل مالي والصحراء الغربية، كما أنها من أكبر الداعمين للقضية الفلسطينية دوليا وإقليميا.

3-تكمن أسباب الأزمة الليبية في ثلاث أسباب رئيسية هي التنافس السياسي للإطاحة بنظام الحكم، والمصالح الاقتصادية للاستيلاء على ثروات النفط والتدخل الخارجي.

4-لعبت الجزائر دورًا هامًا في تسوية النزاع الليبي من خلال الوساطة وتسهيل عملية الحوار والتوافق بين الأطراف المتنازعة.

سادسا: أدبيات الدراسة



هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي جاءت تقريبا في نفس الصدد ومن بين هذه الدراسات نذكر أهمها:

- الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ 2011، مقال لـ"كريم رقولي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2، جانفي 2021، هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية ومساهمتها الفعالة في تسوية النزاع الليبي منذ 2011 وذلك من خلال التطرق إلى أهم مبادئ الدبلوماسية الجزائرية، وكذا التعرف على أهم إنجازات الدبلوماسية الجزائرية لاسيما منه منذ فترة الاستعمار الفرنسي إلى غاية يومنا هذا ودورها الفعال في تسوية مختلف النزاعات الإقليمية التي وقع رعاها داخل الأراضي الإفريقية والعربية على حد سواء، ويأتي المحور الأخير من هذه الدراسة إلى التعريف بالأزمة الليبية والدور الجزائري الذي لعبته في تسوية هذا النزاع ومحاولتها الفعالة في إيجاد حل سلمي يرضي جميع الأطراف المتنازعة.

- توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية بين متطلبات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، مقال لـ"مسالي ليلي وحمدوش رياض"، مجلة المعيار، جامعة صالح بوبنيدر بقسنطينة، 2022، حيث هدفت هذه الدراسة لمعالجة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار، ومعرفة المحددات التي تؤثر عليها، انطلاقا من وجود متغيرات عديدة تأتي في مقدمتها النزاعات الحدودية، خاصة وأن الجزائر تعتبر من الدول التي تطل على عدد كبير من دول الجوار مما يجعلها أمام تحديات أمنية وسياسية مختلفة مثل النزاع الليبي، ما جعلها أمام العديد من الضغوط المحلية والدولية، خاصة أن هذه القضايا تطرح تحديات أمام الدور الإقليمي الذي تلعبه الجزائر في هاته النزاعات الإقليمية للدول المجاورة من جهة وفي القارة الأفريقية ككل من جهة أخرى.

سابعا: المناهج المستخدمة.

تفرض طبيعة الموضوع تنوع في المناهج أهمها ما يلي:

أ- **المنهج الوصفي:** وهو أحد أبرز المناهج المستخدمة في الدراسات العلمية، ومناهج البحث العلمي بوجه عام يساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة، ووصفها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، وهو أكثر المناهج استخداما في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية¹، وذلك من خلال وصف محددات السياسة الخارجية الجزائرية المؤثرة في توجيه العمل الدبلوماسي.

ب- **المنهج التاريخي:** وهو من أقدم مناهج البحث السياسي، يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم أية ظاهرة إلا بالعودة لجذورها التاريخية وتطورها، ومن ثم

¹ - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)، ص 90.



استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات وتقديم تعميمات إلا أن الدراسات الحديثة تستعين بالتجارب التاريخية لاستخلاص العبر²، وذلك من خلال التعرف على محطات الدبلوماسية الجزائرية ومبادئ سياستها الخارجية.

ج-منهج دراسة حالة: هو طريقة إجرائية تحليلية لدراسة الظاهرة من خلال التحليل المعمق للإحاطة بحالة معينة ودراستها دراسة شاملة³، وذلك من خلال التركيز على دولة ليبيا وتطور الأزمة الليبية ثم تحليل للنزاع القائم بها ودور الجزائر في حل هذا النزاع.

ثامنا: تقسيم الدراسة.

يتكون موضوع الدراسة من ثلاثة فصول هي:

- 1-الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة
- 2-أما في الفصل الثاني: الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية
- 3-الفصل الثالث: ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

تاسعا: العوائق والصعوبات

- لكل دراسة علمية أكاديمية لابد أن تواجهها صعوبات تبعا للموضوع المدروس وطرق معالجته، والصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة أهمها:
- إن موضوع الدراسة واسع وشامل يندرج تحته عدة مواضيع ذات الصلة ما أدى إلى تشعب الموضوع وصعوبة حصره.
- حداثة الموضوع والتذبذب في موقف الدبلوماسية الجزائرية بين مد وجزر والتدخلات الأجنبية من أجل تغيير دور الجزائر.
- صعوبة إيجاد مراجع مطابقة لنفس موضوع الدراسة والتي تتناول موضوع دور الجزائر في حل النزاع الليبي.
- كما كان لظروف الحياة الاجتماعية لصاحبة المذكرة وجمعها بين الدراسة والعمل أثر بالغ الأهمية في عرقلة إتمام العمل، فكان الله في عوننا جميعا.

²- نور الدين حثوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018)، ص 67

³- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، مرجع سابق، ص 115.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي
للدراصة

المبحث الأول: ماهية إدارة النزاعات الإقليمية

أولاً: مفهوم النزاع الدولي

لا يوجد اتفاق بين المختصين على تعريف واحد لمصطلح النزاع، ويعد سبب هذا الاختلاف في جزء كبير منه إلى عدم وجود تفسير عام لظاهرة النزاع الدولي، فالغالبية العظمى من الدراسات والتحليلات الخاصة بهذه الظاهرة هي دراسات حالة وهذا ما لم يساعد على بناء فكري تنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه واستخدام قواعده في دراسة وتحليل حالات أخرى.¹

1-تعريف النزاع:

لغة: النزاع في اللغة العربية من الفعل نازع ويقال نازعه منازعة أي جاذبه في الخصومة، والتنازع أي التخاصم.

ونجد اللغة الإنجليزية أكثر دقة في هذا المجال فهي تستعمل مصطلحا موحدا ونادرا

ما تستعمل كلمة **conflict**

واستعملت عبارات: خلاف، نزاع، اختلاف من قبل المعاهدة الأولى للاهاي بتاريخ 8 أكتوبر 1907 الخاصة بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية.

واستعملت عبارتا: خلاف ونزاع في عهد عصبة الأمم من المواد 12 إلى 15، وكذا في ميثاق هيئة الأمم المتحدة في الفصل السادس وأيضا في القانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية كما نجدها في ميثاق منظمة الدول الأمريكية لـ30 أبريل 1948 وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لـ25 ماي 1963.

وفي المادة 11 فقرة 2 استعمل عقد عصبة الأمم المتحدة أيضا عبارة "ظروف" التي من شأنها المساس بالعلاقات الدولية والتي تشكل تهديدا تضطرب من تأثيره عملية السلام وتفاهم الدول حول السلم والأمن الدوليين، والملاحظ أن استعمال أحد هذه المعايير والمصطلحات ليس له أي بعد قانوني.

اصطلاحا:

ينشأ النزاع نتيجة تضارب وتصادم بين اتجاهات مختلفة وعدم التوافق في المصالح بين الطرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.²

¹ - عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، (الجزائر: موفم للنشر، ط1، 1992)، ص 95.

² - ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (الإسكندرية: دار الكتاب العربي، 1996)، ص 327.

توصل "آلن فيرجسون" إلى أن النزاع الدولي يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل، وعليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتين أو مجموعة من الدول التي تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت.¹ وعليه فإن النزاع الدولي وفقاً لذلك هو: "تناقض في المصالح غالباً ما تكون مفاجئة بين طرفين أو أكثر تؤدي إلى التصعيد في الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة. مع الاستعداد أو الاستخدام الفعلي لوسائل الضغط ومستوياته المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.²

تعرف النزاعات الدولية بأنها: «الادعاءات المتناقضة بين شخصين دوليين أو أكثر، ويتطلب حلها طبقاً لقواعد تسوية المنازعات الدولية الواردة في القانون الدولي، ومن الصعب إيجاد تعريف محدد وثابت للخلافات السياسية أو حتى حصر أنواعها ووضع قائمة بها»³

2- المبادئ التي تحكم النزاع الدولي:

للمنازعات الدولية عدد من المبادئ التي تحكمها منها:

- يجب على كل الدول أن تسوي النزاعات الدولية فيما بينها بالطرق السلمية على نحو لا يكون فيها الأمن والسلم الدوليين والعدالة مهددة بالخطر.
- يجب على الجهة التي يتداعى أمامها أطراف النزاع أن تحدد الإطار أو المدى الموضوعي للنزاع أو بتعبير آخر، على الجهة التي يراد بها حل النزاع أن تتأكد من وجود النزاع قبل الفصل فيه.
- ولما كانت النزاعات الدولية تنشأ بين هيئات مستقلة متساوية الحقوق (أشخاص قانونية دولية مستقلة)، فلا بد في هذه الحالة من توافر عنصر التراضي بين أطرافها، أي أن أساس كل تسوية سلمية لأي نزاع هو التراضي.
- إن مجرد طرح النزاع من جانب طرف على جهة أخرى، لا يكفي لإضفاء الصفة الدولية على ذلك النزاع.⁴

¹ - ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (لبنان: دار الكتاب العربي، 1995)، ص 290.

² - عزة عبد الواحد سيد محمود، إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية. دراسة حال لأزمة الخليج الثانية، 1990-1991، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص 19.

³ - نور حسين نايف حداد، الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، تخصص القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، حزيران 2020، ص 12.

⁴ - أحمد الهادي كركوب، "الطرق الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية"، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع5، ديسمبر 2013، ص 21.

3- أهم أسباب المنازعات الدولية:

قد تنطلق في الواقع من جانب إحدى الدول أو المنظمات الدولية عندما تجد أنها معتدى عليها أو على أحد رعاياها أو منتسبيها، ومن ثم فإن ذلك الفعل الذي يتمثل في الاعتداء على حق يكون سببا للنزاعات الدولية، كما أن الاعتداء هو ذاته مسألة نسبية، فما يعد اعتداء من وجهة نظر دول أخرى أو منظمات أخرى، كما أن الاعتداء على الحق يبين أن الحق في ذاته هو أمر نسبي، فقد ترى دولة أنها صاحبة حق وهي ليست كذلك، وقد ترى منظمة أنها على حق وهي ليست كذلك، لأنه لا توجد ثوابت في إطار نسبية هذه الحقوق، ومن هنا فإن أحد أهم أسباب المنازعات الدولية هو عدم التحديد الواضح لما يعد اعتداء أو دفاعا وما يعد حقا وما يعد باطلا.¹

وقد دارت معظم المنازعات الدولية عبر التاريخ الحديث والمعاصر في إطار اختلاف وجهة النظر على الحقوق وذلك في إطار الأسباب التي تراها هذه الدول حقيقة لقيام المنازعات الدولية، كما أن هناك نسبة أخرى من النزاعات الدولية تقوم على التعسف والاختلاق والوهم، رغم العلم اليقيني من أحد طرفي النزاع أنه ليس صاحب حق وأنه في حالة اعتداء، كما في حالات الاحتلال الكلي أو الجزئي وفي حالة تخطي الحدود البرية أو البحرية أو الجوية يتعمد دون ظروف قهرية أو التعدي العمدى على البيئة وإحداث سكون متعمد على الآخرين.

أو تعمد الإضرار بالمصالح المشروعة للطرف الآخر من الدول أو المنظمات الدولية أو الجماعات الدولية أو الكيانات الدولية، ففي هذه الحالة تكون كل هذه الأساليب في النزاع قائمة على نظرية العدوان في الواقع، وهي أسباب مختلفة وشكلية أو وهمية، لا تستند إلى حق أو واقع، وذلك ما يحدث كثيرا في العالم، وهو أقرب إلى استعراض القوة العسكرية أو الاقتصادية ضد الدولة الأضعف، مما يفقد الأمل في نظرة تفاؤلية حول حل هذه النزاعات الدولية طالما تتعمد الدول الكبرى إحداث هذه للمنازعات وهي مدركة تماما أنها ليست على حق، وتكون الحلول في مثل هذه الحالات حولا صعبة لأنك لا تستطيع أن تضع يدك على أسباب منطقية للنزاع، وإنما تدرك لأول وهلة أن قوة غاشمة تتحدى القانون الدولي والمبادئ التي تعارفت عليها الدول المتمدينة، خاصة ميثاق الأمم المتحدة لانتهاك واضح وصريح لحقوق الآخرين مما يلقي عبئا ثقيلا على الأجهزة الدولية التي تبدو تارة

¹ - مصطفى خليل كامل خليل، التعسف في استعمال الحق في تسوية المنازعات الدولية بما دون الحرب من ضغوط، بحث مقدم إلى كلية الحقوق قسم القانون الدولي، جامعة المنيا، دت، ص 235.

الإطار

النظري والمفاهيمي للدراسة

أنها موصوفة بالعجز وتارة أخرى موصوفة بالميل والرضوخ لقانون قوة الغلبة من جانب الدول.¹

ثانياً: ماهية النزاع الإقليمي

1- مفهوم نزاع إقليمي:

هو خلاف على امتلاك السيطرة على الأراضي بين دولتين أو أكثر وفي الغالب يكون الخلاف على ملكية الأرض، كثيراً ما ترتبط هذه النزاعات بوفرة الموارد الطبيعية مثل الأنهار والأراضي الزراعية الخصبة والموارد المعدنية أو النفط ويمكن أن تكون النزعة القومية والثقافية والدينية والعرقية مساندة لها.²

الصراعات الإقليمية:

يمكن تعريف الصراعات الإقليمية من ناحية مفهومها على أنها: إبداء التناقض والاختلافات ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والإيديولوجية بين الدول -مجموعة الدول- على المستوى الإقليمي، وهي تعكس في الوقت الحالي الصراع المتقابل بين القوى الكولونيالية والقوى المتحالفة معها من جهة وقول التحرير الوطني من الجهة الأخرى. وتتجلى الصراعات الإقليمية إما على شكل صدامات واسعة النطاق أو على شكل تواجد بؤر توتر عسكري ولغرض إشعال نيران الصراعات الإقليمية تتشابك المشاكل العسكرية مع المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتسعى الأوساط الكولونيالية ذات المصالح الاستراتيجية وبقوة السلاح إلى تجريد الشعوب من حقوقها في تقرير المصير متخذة أسلوب العقوبات والضغط الاقتصادية ونشر التمييز العرقي والديني تحت ذريعة حماية الحرية والديموقراطية أو بحجة تقديم المساعدات.

إن الصراعات الإقليمية كما وضحتها أحد فلاسفة العلاقات الدولية: جروح دامية ملائمة لتكون بؤر مرض عدم تخثر الدم -الغغرينا- في جسد الإنسانية، وهنا لا بد أن نسأل: من الذي سيربح من هذه الصراعات؟ الجواب: لا أحد، ما عدا تجار الأسلحة ومختلف مستويات الدوائر الكولونيالية التوسيعية والمتعود على تدفئة أيديهم والإثراء على حسب تعاسة وفقر الشعوب، وقد تحمل الصراعات الإقليمية عادة صبغات الاستمرارية والتواصل، وقد نشأ بعضها وتبدو في حينها كأنها من الأمور الداخلية البحتة إلا أنها ونتيجة

¹ - أحمد أبو الوفا، المفاوضات الدولية (دراسة لبعض جوانبها القانونية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية)، (مصر: دار النهضة العربية، 2005)، ص 15.

² - معلومات عن النزاع الإقليمي على موقع jstor.org. jstor.org بتاريخ في 11 جانفي 2020.

للتدخلات الخارجية ومحاولات توجيهها تكون ضد البلدان المجاورة وهي بذلك لا تكتفي بإطالة أمدها فحسب وإنما تسعى إلى اتساعها بشكل كبير.

فمن الواضح تماما أن أي صراع مسلح حتى ولو كان داخليا فإنه قادر على تعكير أجواء المنطقة المحيطة به ويخلق لدى المجاورين له حالة من الطوارئ وعدم الاستقرار دون الحديث عن المعاناة والخسائر التي تحيط بشعب الدولة.¹

2-مراحل النزاع الإقليمي:

2-1-ظهور النزاع الإقليمي

لا يظهر النزاع الإقليمي فجأة وبدون مقدمات. ففي البداية يكتشف وجود نزاع بين الدول تجاه وضع الحدود أو عائدة جزء معين من الإقليم. ثم يتضح أن هذا الخلاف كان في السر ومنذ وقت طويل.

وهذه الفترة السرية تتميز بأن كلا الطرفين يتصور أن الطرف الآخر لا يمانع تجاه ما هو قائم من الحدود الإقليمية بينهما، والباعث على الكشف عن الخلافات زيادة النشاط الاقتصادي أو العسكري أو غيرها في المنطقة، وقد تستغرق المفاوضات فيما بينهما وقتا طويلا. وخلال هذه الفترة يوضح كلا الطرفين أسباب وطبيعة وحجم الخلاف.

2-2-الاعتراف بالنزاع وبناتجه القانونية:

إن اعتراف أية دولة بكونها طرفا في نزاع دولي بما في ذلك المنازعات الإقليمية يعني أنها تأخذ على عاتقها التزاما باللجوء إلى الطرق السلمية لفض النزاع مع تحمل كل النتائج المترتبة على هذا الحل. وهذا يعني أن الاعتراف بالنزاع يلزم حله. ويرى فقهاء القانون الدولي من الدول الاشتراكية أن الحل السلمي للمنازعات يلزم لبس حل النزاع وبالطرق السلمية فقط ودون غيرها بل ويلزم أيضا حلها وعدم تركها في حالة جمود أو على أقل تقدير السعي لحلها.²

2-3-الحفاظ على الوضع الراهن

إن الاعتراف بالنزاع الإقليمي يعني بالتبعية الاعتراف بوجود إقليم متنازع عليه أي عدم تحديد العائدة القانونية لذلك الجزء. وفي نهاية المطاف يجب تحديد عائدة ذلك الإقليم قانونا. علما أن هذا يجب ألا ينتقص أو يقلل بأي شكل من الأشكال من شأن قاعدة الحفاظ على جميع الأوضاع والأشياء القائمة المتعلقة بالإقليم موضوع النزاع لكيلا يكتسب أي

¹ - معلومات عن نزاع إقليمي على موقع babelnet.org بتاريخ 14 ديسمبر 2019.

² - نوري مرزح جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص 35-36.

طرف ميزة على الطرف الآخر. إلا أنه نظراً للاعتراف بوجود خلاف حول إقليم محدد فإنه لا يمكن الحديث في هذه الحالة على سبيل المثال عن مبدأ وحدة الأراضي وفق فقرة (4 م 2) من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة تطاول طرف آخر على الإقليم موضوع النزاع.

2-4- التاريخ الفاصل Critical Date

إن التاريخ الفاصل في النزاعات الإقليمية هو اللحظة التي لا يمكن بعدها لأي تصرف من قبل أطراف النزاع أن يؤثر على موقفهم في النزاع فعلى سبيل المثال إذا حدد التاريخ الفاصل فلا يمكن لما يعقبه من تدابير من أحد الأطراف والتي يمكن أن تؤدي إلى وضع يده فعلاً على الإقليم المتنازع عليه بما في ذلك تطبيق قوانينه في الإقليم، لا يمكنها أن تعزز ادعاءاته في النزاع.¹

2-5- أساس النزاع:

إن عنصر التنافس أو الخصومة يظهر بهذه الدرجة أو تلك أمام المحكمة خلال النظر في امر النزاع باعتبار ذلك جوهر المسألة. والحديث هنا يجري حول المنازعات الإقليمية التي يلعب فيها الدور الحاسم تقييم الأهمية النسبية لتصرفات الطرفين. ففي بعض المنازعات يتلخص جوهر المشكلة في تحديد حقيقة اكتساب السيادة على الإقليم موضوع النزاع هل جرى على أساس قانوني مشروع أم لا؟ وهل كانت تلك التصرفات منسجمة مع قانون تلك المرحلة وكانت مشروعة في إطاره؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب فإنه يعني في هذه الحالة أن كافة أعمال وتصرفات الطرف الثاني لا تملك أية أهمية قانونية.

2-6- القانون الواجب التطبيق

عند النظر في حل المنازعات الإقليمية تبرز مسألة التقييم القانوني للأدلة والحقائق المتيسرة منذ زمن سابق. فابتداءً من المصادر التاريخية للنزاع التي تسترعي الاهتمام حتى لحظة حل النزاع تكون قد مضت في الواقع مئات السنين أحياناً. وارتباطاً بذلك تظهر المسألة: في ضوء أي قانون يتعين تقييم الأدلة القديمة.²

3- أسباب نشوب الصراعات الإقليمية:

إن لكل صراع إقليمي جذوره وتاريخ تطوره ومميزاته السياسية والقومية والدينية المقترنة بالتمازج الشاذ بين تلك المميزات بما يناسب الدول أو المناطق.

¹ - نوري مرزّه جعفر، المرجع السابق، ص 38-40.

² - المرجع نفسه، ص 47-50.

الإطار

النظري والمفاهيمي للدراسة

وبرغم أن الصراعات الإقليمية غير متشابهة من حيث طبيعتها لكنها عادة ما تنشأ على أرض وطنية في أعقاب تناقضات داخلية أو إقليمية تولدت إما من مدة الاستعمار السابقة، وإما نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية، وإما من جراء تكرار سياسة الاحتلال أو قد تكون لأسباب أخرى.

ولو ألقينا نظرة إلى الماضي واستقرنا التاريخ لغرض مناقشة تلك الأسباب فإنه لا بد من ملاحظة أن مدة تكون النظام الاستعماري قد شهدت ولادة الكثير من الصراعات الإقليمية التي تراكمت على إثرها حروب الاحتلال المتواصلة والحملات التأديبية والقرصنة وتجارة الرقيق.

وفي مطلع القرن العشرين كان العالم كله بشكل عام موزعاً بين ما يعرف بالدول الاستعمارية الكبرى وكان الصراع بين هذه الدول بشأن حصصها في العالم التي تمت تجزئته ما بينها هو أحد الأسباب الرئيسية لنشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية.¹

4- مخاطر الصراعات الإقليمية وأسباب عدم تسويتها:

لا يمكن أن ننسى مدى النمو المطرد بالعلاقات الدولية المتبادلة في أيامنا هذه، بحيث أن كل صدام مسلح في أية بقعة من العالم، حتى لو بدا عادياً للوهلة الأولى، فإنه ما يلبث أن يؤدي إلى أزمة حادة من الموقف الدولي ويصبح بؤرة خطر كامن لصراع مسلح عنيف تتسع حدوده بشكل خطير، وما لم تتخذ التدابير الضرورية له وفي الوقت المناسب فإنه يتسع أكثر فأكثر علماً أننا لو أضفنا أن هناك دولاً صغيرة تمتلك أو في طريقها لامتلاك السلاح النووي، فإن خطر الصراعات الإقليمية سيزداد أكثر من ذلك، لأن مسألة انتشار السلاح النووي الإقليمي يعد من أكبر التهديدات في الطرف الراهن، ومنها يمكن تقدير عظم المخاطر التي تحملها مشاكل الصراعات الإقليمية في النظام العام للعلاقات الدولية.

إن كل حالات الصراع متراكمة في الوقت الحاضر قابلة للتسوية السلمية، وهناك ستتأثر حتى عوامل الطرف الداخلي من ناحية أية جهة لها علاقة مباشرة بالصراع وعوامل الطرف العام، كالواقع ولمن أصبحت الغلبة في المجتمع الدولي، فضلاً على ذلك لا يمكن إلا أن تعزى تلك الصراعات إلى المحاولات الدؤوب للدوائر العسكرية الكولونيالية التي في حقيقتها تعمل على نفس أية تطورات إيجابية منذ ولادتها، وذلك بإحاطة أية وفاق ممكنة بظروف وشروط واضحة بأنها غير واقعية مما يؤدي إلى إسقاط فكرة المصالحة الوطنية ذاتها.

¹ - وليد قايسي، ماهية الصراعات الإقليمية، منشور على الرابط <https://kitabab.com> بتاريخ 8 ديسمبر 2014.

إن النزعة الراجحة عمليا في العلاقات الدولية نحو تسوية حالات الصراع بما فيها الصراعات المسلحة بالوسائل السلمية قد أصبحت فعلا هي السائدة لو أن الدوائر الكولونيالية لم تداوم على خلق العقبات على هذا الطريق وتتمثل الخطورة بشكل خاص بالنيات المكشوفة بوضوح على سبيل المثال للإدارة الأمريكية التي أخذت تقدم المساعدات العسكرية لتجمعات المعارضة المسلحة التي تخوض حروبا ضد الحكومات الشرعية كما هو جار مع عدد من بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.¹

¹ - وليد قايسي، المرجع السابق.

الإطار

النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الثاني: إدارة النزاعات والمفاهيم المقاربة:

أولاً: مفاهيم أخرى ترتبط بمفهوم النزاع: التوتر، الأزمة، الحرب، التدخل، الصراع.

1-التوتر:

تعريف "ميرل مارسال": هو مواقف صراعية لا تؤدي مرحلياً للجوء إلى القوة المسلحة¹ إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع من أجل الوصول إلى تسوية لحالة ما، فالتوتر إذا ليس كالنزاع²، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداً وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح وعلى هذا يعد التوتر مرحلة سابقة على النزاع وكثيراً ما ترتبط أهدافه ارتباطاً وثيقاً بأسباب النزاع³.

2-الأزمة:

لقد ركز الباحثون في تحديد مفهوم الأزمة على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها هذه العلاقات النزاعية بين الدول، مبيينين هذه الخصائص على النحو التالي:

- المفاجأة سبب عدم توقع الأزمة

- تعقد وتشابك وتداخل عناصر الأزمة وأسبابها وكذلك تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها وتعارض مصالحها

-نقص وعدم دقة المعلومات

- قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة⁴

- من بين التعريفات التي أعطيت للأزمة تعريف "ماكلياند" الذي اعتبر فيه أن الأزمات الدولية هي عبارة عن تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها⁵.

3-الحرب:

هي آخر وسيلة لتسوية المنازعات الدولية سواء كانت الحرب اجتماعية أو اقتصادية أو عسكرية التي تكون باستخدام العنف لتحقيق أهداف معينة، غير أن الحرب ارتبطت

1- أحمد علي الأطرش، تسوية المنازعات الدولية، (ليبيا، طرابلس: الدار الأكاديمية، 2009)، ص 31.

2- إبراهيم مصطفى إبراهيم المهندز، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية والقضائية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، فرع مصراته، ليبيا، 2018، ص 16.

3- محمد محمد الفاخري، التسوية السلمية كوسيلة من وسائل حل الصراعات الدولية، دراسة حالة التسوية المصرية الإسرائيلية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، ليبيا، بنغازي، 2008، ص 18.

4- عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية، أساليب وقائية)، (مصر، القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997)، ص 6.

5- عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، (مصر، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004)، ص 124.

باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعريفات على أنها عنف منظم باستعمال قوة مسلحة، وقد تم تصنيف الحرب إلى أربعة أجيال: الجيل الأول هي الحروب التي استخدم فيها الرمح والسيف، والجيل الثاني هو الذي استخدم فيه الطلق الناري، والجيل الثالث الذي استعمل فيه الأسلحة الذرية، أما الجيل الرابع من الحروب فقد صنف بأنه جيل الحرب بالوكالة.¹

يرى "ريمون آرون" أن الحرب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية.²

4- التدخل:

هو تعرض دولة وتعديها على مصالح دولة أخرى بطريقة عدوانية بقصد إبقاء الأمور كما هي عليه أو تغييرها، أو هو عمل تقوم به دولة ما بهدف التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى.³

5- الصراع:

ينشأ الصراع بسبب تعارض الخطط الاستراتيجية للدول وفي التاريخ شواهد منها: الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقا بسبب الاختلاف في الإيديولوجية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تحمل الفكر الرأسمالي وتقوم بنشره، والاتحاد السوفييتي يحمل الفكر الشيوعي مما جعل العالم ينقسم إلى معسكرين؛ شرقي وغربي، بسبب صراع هذه القوى الكبرى.⁴

ثانيا: نظريات إدارة النزاع:

1- مفهوم إدارة النزاع:

أما إدارة النزاع **Conflict Management** تطابق إلى حد ما مصطلح **conflict regulation**، ويستخدم كمصطلح نوعي يغطي بصفه شاملة المنظور الإيجابي للتعامل مع نزاع من حيث احتوائه⁵ ورغم تعدد وتناقض المفاهيم التي تتناول إدارة النزاعات في أدبيات العلاقات الدولية إلا أنها تختلف في حقيقة الأمر عن المعنى العام الذي يعطي لإدارة شؤون الدول ما أو شؤون شركة أو مؤسسة اقتصادية أو ثقافية أو سياسية ومن التعاريف الخاصة بإدارة النزاعات الدولية يمكن ذكر:

¹ - إبراهيم مصطفى إبراهيم المهندز، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² - يوسف ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، (لبنان، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 50.

³ - طلعت جياذ لحي الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية العولمة، (الأردن، عمان: دار الحامد، 2012)، ص 118.

⁴ - عبد العزيز جراد، مرجع سبق ذكره، ص 100.

⁵ - عبد الحق بن جديد، "الاتصال وإدارة النزاعات الدولية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع 11، ماي 2007، ص 83.

الإطار

النظري والمفاهيمي للدراسة

كما لا يختلف ويليامز كثيرا عن التعريف السابق كون الإدارة عبارة عن مجموعة من الخطوات وقدرات التي تستهدف تطويق الأزمة ومن تفاقمها وتحولها إلى نزاع مسلح، بغية الحفاظ على المصالح للدولة وأهدافها.¹ وهناك من يرى أن إدارة النزاع هي تلك الإجراءات التي تهدف إلى تجنب الحرب باعتباره ذروة ما يصل إليه النزاع. وقد تفرعت عن هذه التعاريف المقدمة لعملية إدارة النزاعات الدولية إلى عدة اتجاهات ومدارس يمكن حصرها في مدرستين:

الأولى: ترتبط عملية الإدارة بضرورة إيجاد حلول سلمية للنزاعات رغبة في منع تصعيدها وتفاقمها، ومن ثم الاتجاه إلى التعاون لحلها من خلال التأكيد على المصالح المشتركة والبحث في أسباب نشوب هذه والعمل على التحكم في العوامل التي أدت إلى تفجيرها وحماية الأمن القومي والمصالح العليا للدولة من انعكاسات آثارها السلبية.

أما الثانية فتري أن إدارة النزاعات من ناحية الهدف كون النزاع عبارة عن مباراة تتم من أجل الحاق الهزيمة بالآخر وتعظيم المكاسب أي أن الهدف وراء التخطيط والتلاعب بعوامل النزاع الأطراف المتنازعة أثناء إدارتها النزاع هو الانتصار على الخصم وإضعافه وإلحاق أكبر هزيمة ممكنة به وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، وبالتالي ينعكس ذلك إيجابيا على الدول التي تعرف كيف تدير شؤونها النزاعية والعامّة ويعزز مكانتها وموقعها في النظام الدولي.²

2- النظرية الواقعية:

ظهرت على أنقاض المثالية وهدفت إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها ببعضها البعض، وتظهر أسماء المؤرخ الإغريقي "فيتوتيرايوس" والفيلسوف الهندي "كوتيليا" ومن ثم "ميكافيلي" و"هوبز" كأبرز من أثر وساهم في تكوين الفكر والفلسفة الواقعية تاريخيا، ويعتبر "مورغان ثاو" من أهم منظري الفكر الواقعي وترتكز فرضياته التي اقترحها في كتابه «السياسة بين الأمم» في المبادئ التالية:

- أن المحرك الأساسي للعلاقات الدبلوماسية هي تلك الأضرار والنوايا الموجودة في الطبيعة البشرية الشريرة وأن هذه الأخيرة صعبة التحليل.

- ينطلق من مسلمة أساسية وهي أن متخذ القرار عند مواجهة حدث في البيئة الخارجية يفكر ويتصرف وفقا للمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة.

¹ - محمد بوعشة، مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية، (الجزائر: دار القصة للنشر، 2008)، ص 50-52.

² - محمد بوعشة، المرجع السابق، ص 52-54.

-ومدلول المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة غير مستمر ومن هنا نفى أن هناك عالم يتشكل من دول دون أن يرتبط بقاءها بالقوة، تكون فيه السياسة الخارجية بدورها مرتبطة بالبحث عن الوسائل للمحافظة على الذات ومن هنا تكون المصلحة الوطنية هي البقاء والاستمرارية وهي جوهر السياسة الخارجية.

-لا يمكن تطبيق القيم الأخلاقية للدولة وإن طبقت فإنها تكون دوما تابعة لظروف ومعطيات خاصة ومن هنا يمكننا أن نقيم سلوك الدولة الأخرى.

- تقر النظرية باستقلالية البعد السياسي عن الأبعاد الأخرى، فالسلوك السياسي ينبغي أن نقيمه انطلاقا من معايير سياسية فالاقتصاد يطرح للدول كيف يؤثر الفعل على قيمة السلعة القانونية.

- إذا وظفنا المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار يكون بإمكاننا أن نقيم الدول الأخرى بعيدا عن أي بعد اجتماعي وثقافي، وفي صراعها مع محيطها الخارجي تلجأ الدولة إلى انتهاج سياسة تهدف الى المحافظة على الوضع عندما تعتبر بأن قدرتها وإمكاناتها تفوق الخطر الذي يهدد نظامها.¹

-الحلول المقدمة للنزاعات من المنظور الواقعي

- كلما زادت الخلافات كلما زادت النزاعات وتؤكد الواقعية أن السياسة الدولية يحكمها البعد النزاعي أساسا والتاريخ يثبت مدى لجوء الدول إلى الحروب والنزاعات العنيفة التي ثبت أنها الملامح والمظاهر الدائمة لطبيعة العلاقة بين الدول وتؤكد أيضا على الطابع السيادي وغياب سلطة شرعية قادرة على التحكم في النزاعات المصلحية بين الدول المدفوعة بتحريك جميع مواردها خدمة لأهدافها وضمانا لأمنها.

- إن الفرضية تجد لها تعبيرات قوية في هذه القراءة المتشائمة لطبيعة العلاقات الدولية التي هي صراع من أجل القوة أين تهتم الدولة بأمنها الذاتي بعيدا عن أمن الآخرين لتحقيق مصلحتها المعبر عنها بالقوة، وهذا ما يؤكدوه هانس مورغان ثاو بقوله أن المرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة المحددة بناء على القوة.

فالمصلحة هي القوة وهي لا تقتض التناسق أو السلام العالمي بل على العكس تقتض صراعا مستمرا أو تهديدا مستمرا بالدخول في حرب، ولهذا فإن السلام الدائم يصعب بلوغه ولا يحتمل الوصول اليه فكل ما تريد الدولة أن تفعله لمحاولة التجنب الحرب

¹ - مولاي بو مجوط، محاضرات تحليل النزاعات الداخلية والدولية من المنظور الواقعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

وتحقيق توازن القوة Balance Of Power الميكانيزم الأكثر عملية لتحقيق الاستقرار وتسوية الخلافات الدولية.¹

- كما دعت الواقعية إلى تبني موقف موضوعي في الدراسة النظرية للنزاعات الدولية وذلك باقترب من جوهر السياسة الدولية ألا وهو النزاع والصراع من أجل القوة ورأت في أن الخلاص من ظاهره النزاع التي تميز العلاقات الدولية لا يكمن في رفض العوامل المسببة لها وإنما فهم وإدراك وتحليل وتفسير هذه العوامل أو بعبارة أخرى التعامل معها وليس الوقوف بوجهها ويذهب مورغان ثاو في عرضه لتلك العوامل التي تعطي للسياسة الدولية حقيقتها كما يرى الواقعيون فيما يلي:

1- من السياسة تحكمها قوانين موضوعية وبفضلها نتمكن من التثبت والتأكد والثقة في التكهن بأن السلوك السياسي يتبع العقل والمنطق.

2- أن المصلحة مفهوم أساسي من لفهم السياسة الدولية والمصلحة لا تفهم إلا من خلال دالة القوة في هذين المعنيين نعثر على جوهر كل سياسة خارجية للدولة ونستطيع تفسير سلوكها ويغنيان عن البحث في دوافع صناعات القرار وخياراتهم الأيديولوجية.

تبقى المصلحة مفهوما متماسكا في حين أن القوة تتغير مع المكان والزمان والسياسة هي صراع من أجل القوة.

لا يحكم الدول في سلوكها المبادئ الأخلاقية بل هي تروج أنها تعتمد على تلك المبادئ بيد أن ذلك يعد نوعا من التستر على أفعالها التي تعتمد على المصلحة كميّار دائما يحكم فعلها السياسي.

كما أن النزاعات بين الدول تنشأ عادة عندما ترغب دولة أن تحقق أهدافها على حساب بعض الدول الأخرى بما أن إمكانية انسجام مصالح بين الدول حسب الطرح الواقعي غير ممكنة، ومع غياب سلطة أعلى من سلطة الدولة لإدارة وتسوية العلاقات مع الآخرين فإن احتمالات اهتمام الدولة بأمن الآخرين غير واردة ولهذا فإن يعتبر الأولوية الملزمة لأي دولة وهو ينصب على البحث عن الحماية الذاتية أو الاعتماد على الذات في مواجهة العالم. أن سعي الدول لتحقيق أمنها بمفردها قد يؤثر مباشرة في أمن الآخرين، خاصة في بيئة يغلب عليها عدم اليقين حول الاستعدادات العسكرية للآخرين وهل هي مصممة مخصصة للدفاع الذاتي أم أنها تمثل جزءا من الخيار العدواني مما يؤدي كرد فعل إلى

¹ - مولاي بومجوط، المرجع السابق.

اتخاذ تدابير دفاعية يمكن أن تفهم أو تفسر على أنها عدوانية وهذا ما يسمى بالمأزق الأمني كما ذهب إليه بعض المختصين مثل روبرت جارفي.¹

¹ - مولاي بومجوط، المرجع السابق.

المبحث الثالث: استراتيجية إدارة النزاعات**أولاً: الطرق السياسية والدبلوماسية:**

- **المفاوضات:** وهي تعني تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين بهدف إيجاد حل سلمي للنزاع عادة ما يقوم بهذه المهمة المبعوث الدبلوماسي، المفاوضة إما أن تكون مباشرة أو غير مباشرة أو بالطريقتين، وإذا كان النزاع يهم عدة دول فغالبا ما يعقد مؤتمر بينهما لهذا الغرض.

- **المساعي الحميدة:** يقصد بها العمل الودي الذي تقوم به إحدى الدول في سبيل إيجاد مناخ لاتفاق ما بين الدولتين المتنازعتين لحملها على القبول، والمساعي الحميدة ترمي إما لتفادي نزاع مسلح وحله سلميا لتسوية المنازعات الإقليمية

- **الوساطة:** هي عمل تقوم بها دولة ما بغية إيجاد تسوية لخلاف قام بين دولتين.¹

- **التوفيق:** يتميز بصلاحيات أكبر للموفق، فيمكنه اقتراح حلول للنزاع أو دعوة الأطراف للجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي، وقد يكون التوفيق إلزاميا إذا نصت عليه معاهدة أبرمتها الدول المتنازعة فيها بينها، إلا أن مقترحات اللجنة الموفقة لا تتمتع بأي قوة إلزامية.

- **التحقيق:** يشكل التحقيق شكلا آخر من أشكال التسوية الودية للنزاعات الدولية تتولاها لجنة تحقيق محايدة تقتصر مهمتها على عرض معطيات النزاع بناء على وقائع وأحداث دون أن يكون لها التعرض لمسؤولية الأطراف، وتعمل لجان التحقيق عادة تحت إشراف منظمة دولية فقد اعتمدت الأمم المتحدة تقنية التحقيق في عدة نزاعات دولية.²

- **عرض النزاع على المنظمات الدولية:** نصت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة على اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية من أجل التسوية السلمية للنزاعات الدولية.

ثانياً: الطرق القضائية:

- **التحكيم:** من أقدم وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية وهو النظر في النزاع من طرف شخص أو هيئة يلجأ إليها المتنازعون مع التزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع، ويمكن للدول عرض نزاعاتها ذات الطبيعة القانونية أو المادية على الهيئة التحكيمية بناء على اتفاق بين الدول المتنازعة، وقد يكون اللجوء للتحكيم بعد وقوع النزاع

¹ - المخادمي عبد القادر الرزيق، النزاعات في القارة الأفريقية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005)، ص 192.

² - مهداوي عبد القادر، محاضرات قانون المنظمات الدولية، أقيمت على طلبة السنة الثالثة قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 3-4.

(مشاركة التحكيم) كما قد يتم الاتفاق بين الأطراف على اللجوء للتحكيم في حل النزاعات التي قد تقوم بين الدول المتعاقدة (شرط التحكيم).

- **القضاء الدولي:** عن طريق اللجوء لمحكمة العدل الدولية للتسوية القضائية بين الدول في المنازعات المتعلقة بتطبيق أو تفسير المعاهدات الدولية التي تعقد بينها، ثم خلفتها محكمة العدل الدولية المنشأة في إطار هيئة الأمم المتحدة.

- **تسوية النزاعات الدولية بطرق الإكراه:** يعتبر الإكراه وسيلة أخرى لتسوية النزاعات الدولية يلجأ إليها في حالات إخفاق كافة الوسائل السلمية ويتجلى الإكراه في عدة أشكال، فقد يتخذ صورة المعاملة بالمثل الذي يتجلى في صورة طرد الدبلوماسيين أو مواطني الدولتين المتنازعتين، أو بأخذ شكل المقاطعة الاقتصادية، ويمكن أن يظهر في شكل احتلال جزء من إقليم الدولة لدفعها إلى الوفاء بالتزاماتها، ويمكن أن تتدخل المنظمات الدولية بمقتضى الصلاحيات التي يخولها ميثاقها التأسيسي.¹

¹ - رقولي كريم، "النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي: مدخل مفاهيمي معرفي"، «مجلة الأبحاث القانونية والعسكرية»، ع1، سبتمبر 2019، ص 102.

خلاصة الفصل الأول:

يتضح لنا من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل أن النزاعات الإقليمية عرفت تحولات كبيرة في ظل التغيرات التي مر بها النظام الدولي، حيث تعدد تعريف النزاع وإدارته منذ بدايته واختلف الباحثون في تحديد المقصود بهذين المصطلحين، إلا أن أغلبهم يؤكدون أن النزاعات الإقليمية هي إبداء التناقض والاختلافات ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والإيديولوجية بين مجموعة من الدول على المستوى الإقليمي. كما أن النزاع الإقليمي لا يظهر فجأة بدون مقدمات وإنما له مراحل وأسباب ومخاطر. وارتبطت إدارة النزاعات بعدة مفاهيم منها: التوتر، الأزمة، الحرب، التدخل، والصراع، كما أن لها استراتيجيات تتمثل في الطرق السلمية والدبلوماسية والقضائية.

الفصل الثاني

الجزائر ودورها في حل النزاعات
الإقليمية

— الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية

تمهيد:

تسعى الدول في سياساتها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في بيئتها الإقليمية والدولية، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف المتعلقة بالمصلحة الوطنية المسطرة في أجندة السياسة الخارجية، تخصيص وتعبئة كافة الموارد اللازمة، واختيار الأدوات والوسائل المناسبة لبلوغ هذه الأهداف، وإن وتتوقف فعالية الوسائل في تحقيق الأهداف على طريقة توظيفها عبر اختيار الكيفية المناسبة لاستخدامها، خاصة إذا كانت تحيط بالدولة نزاعات إقليمية هذا ما يجعلها تسعى لتحديد أهداف سياستها الخارجية بدقة وحذر، ولهذا يتعين على صانع قرار السياسة الخارجية أن يلتزم الدقة أثناء تحديده ورسمه للأهداف واختياره للأدوات والوسائل التي تمكنه من تحقيق هذه الأهداف، والجزائر كباقي الدول حددت جملة من الأهداف في سياستها الخارجية سواء مع دول الجوار أو علاقاتها بالدول الأخرى، خاصة في ظل ما تشهده دول الجوار من نزاعات، ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الجزائر ودورها في النزاعات الإقليمية من خلال المباحث التالية:

— الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

تعتبر السياسة الخارجية عملية هدفية محسوبة، فهي تكتسي أهمية كبيرة لدى الوحدات الدولية لأنها تضمن لها حماية مصالحها، وتحقيق أهدافها في المجال الخارجي، إلا أن ما يميز الهدف هو عدم الثبات إذ قد تتغير الأهداف من فترة زمنية إلى أخرى، فتتغير بذلك قيمة الأهداف ووسائل تحقيقها، ويرجع سبب هذا التغير إلى حدوث تغيرات في البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالدولة¹.

تنقسم أهداف السياسة الخارجية إلى أهداف تؤثر على كل مصالح الدولة كالتى تتعلق بالجانب الأمني، وأهداف أخرى تؤثر على جزء من مصالح المجتمع كالتى تتعلق ببعض القضايا الاقتصادية والسياسية، وإن فعالية السياسة الخارجية لأي دولة في تحقيق أهدافها، تقاس بمقدار قدرتها على الاستفادة من الفرص التي توفرها لها بيئتها الداخلية وبيئتها الخارجية الإقليمية، وبمدى قدرتها أيضا على مواجهة التحديات والقيود التي تفرضها هذه البيئات، كما أن تحقيق الدولة لأهداف سياستها الخارجية، يتطلب تخصيص الموارد، وصياغة الخطط اللازمة لذلك².

يعتبر السعي وراء تحقيق المصلحة الوطنية الهدف النهائي والمستمر والدائم للسياسة الخارجية لمختلف الوحدات السياسية الإقليمية، لذا فإن أهداف السياسة الخارجية لأي دولة تتحدد من خلال مصلحتها الوطنية المنبثقة من محددات بيئتها الداخلية والخارجية كالعوامل الجغرافية الموارد الاقتصادية التركيبية المجتمعية القوة العسكرية والعوامل الإقليمية المختلفة، مع الإشارة إلى أن المصلحة الوطنية هي ما يتصوره صانعو السياسة الخارجية على أنه كذلك³.

استنادا إلى معيار المصلحة الوطنية، فإن سياسة خارجية أي وحدة دولية تدور حول مجموعة محددة من الأهداف تتمثل في: حماية الذات، الأمن، الرفاهية الاقتصادية، والهيبة الدولية، لذا تختلف الوحدات الدولية وتباين في مفهومها لهذه الأهداف وترتيبها في سلم الأولويات، لأن تحديد موقع الهدف في سلم أولويات أهداف السياسة الخارجية يرتبط بمفهوم صانع السياسة الخارجية لهذا الموقع⁴، كما أن ترتيبه قد يتغير في الدولة الواحدة من مرحلة

¹ - مثنى على المهداوي، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 38-39، 2009، ص 108

² - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 40.

³ - عيسى إسماعيل عطية، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، ع 44، 2010، ص 99.

⁴ - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 41.

— الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية

الأخرى، وتختلف الدول أيضا وتتباين في أدوات ووسائل تنفيذها لأهدافها من دولة لأخرى تبعا لتباين محددات سياستها الخارجية¹.

تعتمد العقيدة الأمنية الجزائرية في توجهها العام على ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو من بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية ودبلوماسيتها²، إذ تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها كونها دليلا يوجه ويقرر بها القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ تعتبر العقيدة الأمنية المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة المتوسطة، والبعيدة)³.

وبناء على هذا فالسياسة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس التي يمكن أن نوجزها في النقاط الآتية:

- الإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل والإنصاف ورفض مبدأ القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة.
- الإيمان بحق الدفاع المشروع عن النفس من أجل الحفاظ على المصالح العليا للدولة.
- الاعتماد على أسلوب الحوار والمفاوضات كسبيل عملي لتحقيق ما تسعى إليه من أهداف.
- الالتزام بمبدأ الشرعية الإقليمية في معاملاتها وعلاقاتها الإقليمية.
- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- رفض أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية.
- الالتزام بمناصرة مختلف حركات التحرر في العالم ومساندتها بمختلف الوسائل والأساليب السلمية⁴.

ومما سبق يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية تهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي الذي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين الدول والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور والتنسيق من أجل حل وتسوية كل الخلافات

¹ - عيسى إسماعيل عطية، مرجع سابق، ص 100

² - بورعة علي جهاد، الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2021، [http://www.bchaib.net/mas/index.php]، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/14.

³ - قوي بوحنية، الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012، ص 02.

⁴ - عبد الكامل خالدي، دور الجزائر الإقليمي ومركزاته، من أعمال الملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي، المحددات والأبعاد، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة تبسة، 28-29 أفريل 2014.

– الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية

التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، ولا يتأتى ذلك إلى باستغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم¹.

¹ - العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص 27.

— الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية

المبحث الثاني: وسائل حل النزاعات الخارجية

هنالك عدة وسائل من أجل السعي إلى تسوية النزاعات الإقليمية التي تحدث بين الدول، ومن بين هذه الوسائل نجد تسوية النزاعات الإقليمية بالطرق القضائية (أولا)، وكذا التسوية غير الودية للنزاعات الإقليمية (ثانيا)

المطلب الأول: تسوية النزاعات الإقليمية بالطرق القضائية

تتمثل الوسائل القضائية لتسوية النزاعات الإقليمية في التحكيم الدولي واللجوء إلى القضاء الدولي.

1- التحكيم الدولي:

يعتبر التحكيم الدولي أحد الطرق البديلة لتسوية النزاعات، إذ يتفق طرفا النزاع على التحكيم أو العمل بموجب عقد يحدد أن التحكيم هو الحل، حيث يتم طرح مشكلة النزاع وسماع للمنازعات خارج المحاكم، وتكون أمام محكم واحد أو أكثر، ومن شروط التحكيم أن يوافق الطرفان على الالتزام بقرار المحكمين، وفي غالب الأحيان يعتبر التحكيم عملية غير رسمية أكثر من التقاضي، حيث تختار الأطراف المحكم والعديد من الجوانب الإجرائية، والتحكيم الدولي يكون أسرع وأكثر كفاءة¹.

2- اللجوء إلى القضاء الدولي:

تعد التسوية القضائية للنزاعات الإقليمية ثاني إجراء أو وسيلة قضائية للتسوية، حيث ينتج عن اللجوء للقضاء الدولي الخروج بقرارات ملزمة، وتشرف على القضاء الدولي هيئات ومنظمات قضائية ذات طابع دائم وثابت، تحكمها مجموعة من النصوص القانونية التي تتصف بالعموم والاختصار من دون أن تختص بنزاع معين.

ويقوم الجهاز القضائي الدولي والمرتبطة بعصبة الأمم المتحدة بالتسوية القضائية للنزاعات، هذا الجهاز الذي يتمثل في محكمة العدل الدولية وتتكون المحكمة من 15 قاضيا، حيث تصدر قرارات تسمى أحكاما، إذ تمارس هذه الأخيرة الاختصاص التنازعي بعد الموافقة الصريحة على التقديم الذي يقدمه أطراف النزاع، وعلى المحكمة أن تبلغ أعضاء الأمم المتحدة بأي قضية ترتفع أمامها، كما تقوم بالإضافة إلى ذلك برفع تقارير نشاطاتها إلى الجمعية العامة للنظر فيها، ولا تبت في القضايا التي ترفع إليها ولا تقبلها إلا بإحدى الوسيطتين والتي تتمثل إما بإعلان الاتفاق الخاص الذي تم بين الدول المتنازعة حول رفع القضية للمحكمة وإما بطلب كتابي، وللمحكمة الحق في الإفتاء والاستشارة إن طلب منها ذلك

¹ - مختار بسكاك، حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2011-2012، ص 31.

— الجوائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية

وينحصر الاختصاص الاستشاري في المسائل القانونية فقط و هذا الرأي لا يتمتع بالصفة الإلزامية¹.

المطلب الثاني: التسوية غير الودية للنزاعات الإقليمية.

تعتبر التسوية غير الودية للنزاعات الدولي تسوية إكراهية، حيث تجبر بواسطتها دولة ما أو منظمة دولية دولة أخرى على الرضوخ لوجهة نظرها والانصياع لقراراتها، ومن أهم وسائل الإكراه نذكر ما يلي:

1- قطع العلاقات الدبلوماسية: وهو لا يعني منها قطع العلاقات القنصلية ما لم يقصد منه بذلك صراحة.

2- الإقتصاص: وهو اتخاذ تدابير مماثلة لمنع رعايا دولة أجنبية عن دخول البلاد أو تحديد عددهم فيها أو رفع تعرفه الجمارك وكل ذلك على سبيل المعاملة بالمثل².

3- الثأر أو الانتقام : يطبق بحق كل دولة ارتكبت مخالفة لنص صريح وارد في المعاهدات أو القواعد الإقليمية العرفية.

4- الاحتلال المؤقت: أي تلجأ دولة إلى احتلال جزء من إقليم دولة أخرى أو بعض مدنها كجزاء على عدم وفائها لالتزاماتها المترتبة عن المعاهدة.

5- الحصار السلمي: وهو ضرب نطاق حول البلاد ومنعها من الاتصال بالبلاد الأجنبية.

6- حجز السفن: أي حجز السفن العائدة للدولة المعادية عند رسوها في مياه الدولة المعتدى عليها ومنها من الخروج حتى تسلم الدولة المعادية قصر الدولة الحاجزة.

7- المقاطعة الاقتصادية: قطع التعامل التجاري مع الدولة أو الدول الأخرى لإكراهها على إصلاح خطأ وقعت فيه أو تعديل تصرف غير مشروع أقدمت عليه³.

المطلب الثالث: تسوية النزاعات الإقليمية في إطار الأمم المتحدة

من أهم مبادئ إنشاء الأمم المتحدة هو تحقيق السلم الأمن الدوليين والذي نصت عليه المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، ولتحقيق هذا المبدأ فإن المنظمة تتذرع بالوسائل السلمية لتسوية المنازعات الإقليمية وفقا لمبادئ العدل والقانون، كما أن القانون يوجب على الدول اللجوء إلى الوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية التي من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين، حيث خصصت الأمم المتحدة فصلا كاملا في ميثاقها لبيان كيفية حل المنازعات بين الدول بالطرق السلمية، وسنذكر هنا دور كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن في تسوية المنازعات الدولية:

1- دور الجمعية العامة في تسوية المنازعات الدولية:

¹ - مختار بسكاك، المرجع السابق، ص 131-132.

² - محمد عزيز شكري، تسوية النزاعات الدولية الموسوعة العربية، المجلد 06، عرب أنسي، د ب، د ت، ص 421

³ - محمد عزيز شكري، تسوية النزاعات الدولية الموسوعة العربية، المرجع السابق، ص 421.

— الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية

إن الجمعية العامة كتنظيم تابع للأمم المتحدة، يفرض عليها اتباع المبادئ التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة وتعمل على تأكيد الالتزام باحترام سيادة جميع الدول والدساتير، وهو ما ورد في المادة الأولى من الميثاق حتى الفقرة الخامسة منه، بما في ذلك الفقرة الأولى من المادة 33 كذلك، كلها ذات صلة بالوساطة وتضع في اعتبارها المسؤوليات والوظائف بموجب الميثاق خصوصا ما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات من خلال الوساطة والتمسك بحل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية وفق مبادئها مع الأخذ في الاعتبار نوع النزاع¹.

وحسب نص المادة 11 الفقرة 02 من الميثاق خولت للجمعية العامة أن تلت نظر مجلس الأمن إلى الحالات التي تعرض السلم والأمن الدولي للخطر، كما يحق لها أن تناقش أي نزاع دولي متى كان يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وأن عليها اتخاذ كل التدابير اللازمة لتطويق هذا النزاع إلى أن يتم عرضه من قبل الأطراف المتنازعة على محكمة العدل الدولية، وعلى الرغم من أن الميثاق قد أعطى الجمعية العامة الحق في النظر للنزاعات وتقديم التوصيات اللازمة، إلا أنه استثنى من ذلك النزاعات التي تكون معروضة أمام مجلس الأمن فإنه وذلك تجنباً لازدواجية وتعارض القرارات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، كما أعطى الميثاق للجمعية العامة الحرية في اتخاذ التدابير اللازمة من خلال محاولة إيجاد تسوية سلمية للنزاعات عن طريق استخدام الوسائل المنصوص عليها في الميثاق وذلك بواسطة جملة من الوسائل كالتحقيق والوساطة والمفاوضة والتحكيم والتسوية القضائية والتوصية باللجوء إلى المنظمات الإقليمية وغيرها من الوسائل التي تقع عليها اختيار أطراف النزاع².

2- دور مجلس الأمن في تسوية النزاعات الدولية:

إن مجلس الأمن وبصفته أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة يعمل على صيانة السلام والأمن الدوليين بعد دعوة الأطراف المتنازعة إلى ذلك بالوسائل التي نصت عليها المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، كما تنص المادة 36 منه على أنه وفي أي مرحلة من مراحل النزاع يمكن لمجلس الأمن أن يوصي الأطراف باتخاذ الإجراءات أو الطرق المناسبة لتسوية نزاعها التي قد تشمل الوساطة، كما يتمتع مجلس الأمن بصلاحيات التوصية لشروط التسوية للأطراف إذا رأى أن استمرار النزاع من المحتمل أن يهدد الأمن والسلم الدوليين، ويمكن للمجلس أن ينشئ أجهزة فرعية كوسيلة لتعزيز التسوية السلمية للنزاعات الدولية³.

¹ - General assembly, resolution adopted general assembly sixty, fifth session, united nations, 28 july 2011, p 1

² - محمد بلال الحبوري خلف رمضان، دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق، 2002، ص 78

³ - زنانة عادل، دور الدبلوماسية الحديثة في تسوية النزاعات الدولية (نموذج النزاع الليبي 2011-2017)، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018، ص 26.

— الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية

كما يتمتع مجلس الأمن بسلطة التحقيق في أي نزاع قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو إثارة نزاع، وذلك من خلال جمع المعلومات وتشجيع أطراف النزاع على البحث عن حل سلمي وهذا ما تنص عليه المادة 34 من الميثاق، حيث يساعد التحقيق في تحديد استراتيجيات الود السياسي أو حتى تشجيع الأطراف على الدخول في مفاوضات، كما يمكن لمجلس الأمن في أي مرحلة من مراحل النزاع بالقيام بإجراءات مناسبة من أجل عدم تفاقم النزاع كدعوة الأطراف المعنية إلى الالتزام بهذه التدابير المؤقتة التي يراها ضرورية للتسوية السلمية للمنازعات بناء على مبادرة من الدولة أو بمرجع من مجلس الأمن¹.

المطلب الرابع: تسوية النزاعات الإقليمية بالطرق الدبلوماسية:

ويتم حل النزاع وتسوية بالطرق الدبلوماسية من خلال إحدى الوسائل التالية:

1-المفاوضات: تعتبر هذه الوسيلة من أقدم الأساليب المستخدمة قديما في تسوية النزاعات الإقليمية، وتتم من خلال نقاش بين أطراف النزاع للخروج بنتائج محتملة مباشرة مع بعضها البعض، من خلال تقديم المقترحات والحجج والبراهين ومواصلة المناقشة حتى يتم التوصل إلى حل أو يتم الإعلان عن طريق مسدود.

2-المساعي الحميدة: هي من الوسائل السياسية السلمية التي تستخدم في حل النزاعات الإقليمية، وأشارت إليها اتفاقية لاهاي لعام 1889 ودعت الدول إلى استخدامها في علاقاتها المتبادلة، وتعتبر عمل سياسي ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول في محاولة لجمع الدول المتنازعة مع بعضها البعض وحثها على البدء في المفاوضات أو استئنافها.

3-الوساطة: وهي أن يتوسط طرف ثالث في النزاع يقبل به طرفي النزاع، يؤثر على التواصل بين الأطراف المتنازعة ويشترك في عملية التفاوض من خلال تقديم مقترحات التسوية.

4-التحقيق: في حالة فشل المفاوضات لحل النزاع فعلى الدولتين تعيين لجنة لحصر وتحديد أسباب النزاع وتقديم تقرير عنها لتسهيل حلها، إلا أن تقريرها غير ملزم للأطراف.

5-التوفيق: ويتم بإحالة النزاع إلى هيئة منشأة خصوصا، وتتمثل مهمتها في توضيح الحقائق وتقديم اقتراحات للتسوية بين الأطراف المعنية غير أن مقترحات التوفيق غير ملزمة كذلك².

¹ - صلاح الدين عامر، مقدمة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، د ت، ص 291.

² - دنيا الأمل إسماعيل، المساعي الحميدة في حل النزاعات الدولية الخلاف السعودي القطري نموذجا، الحوار المتمدن 2010/07/06، [www.m.ahavar.orc]، اطلع عليه بتاريخ: 2024/05/15.

– الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية

— الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية

المبحث الثالث: الاستراتيجية والسياسة الخارجية الجزائرية.

انتهجت الجزائر في إطار سياستها الخارجية وتمثيلها الدبلوماسي على استراتيجية قائمة على مجموعة من أسس تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

يعد مبدأ عدم التدخل من المبادئ المستقرة في القانون والعمل الدولي حيث أنه نتيجة منطقية للمساواة بين الدول واحترام سيادتها، وهو ما دعى إليه الفقهاء¹، وبمقتضى هذا المبدأ يمتنع على أي دولة التدخل بطريق مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بأي شكل كان²، وينقسم عدم التدخل إلى نوعين عدم التدخل بالمعنى الواسع وهو عدم التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول من طرف دول أخرى أو من طرف منظمة الأمم المتحدة، وعدم التدخل بالمعنى الضيق وهو عدم التدخل المادي باستخدام القوة العسكرية³.

إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في الممارسة الدبلوماسية الجزائرية رافقه جدل واسع بين مؤيد ومعارض للالتزام به، خاصة بعد أحداث الربيع العربي أين عصفت الأحداث الداخلية بأنظمة سياسية كانت تشكل حليفا استراتيجيا للدولة الجزائرية، فهذا المبدأ في نظر التيار المؤيد هو من ساهم نسبيا في بقاء العلاقات الثنائية بينها وبين الدول التي شهدت موجات التغيير، بينما يرى التيار المعارض أنه مبدأ غيب الدور المتوقع من الدبلوماسية الجزائرية وأنه لا بد من التخلي عنه مستقبلا إزاء قضايا مشابهة⁴.

إلا أن الجزائر لم تتخل عن هذا المبدأ الذي أكد على وجوده القضاء الدولي بواسطة محكمة العدل الدولية في بعض القضايا مثل قضية كورفو ونيكاراجوا، حيث اعترفت بحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي المجال المحفوظ للدولة بحجة تفعيل عمليات حماية حقوق الإنسان⁵، دون إغفال دور منظمة الأمم المتحدة التي نص ميثاقها وقرارات الجمعية العامة على تحريم التدخل، وحصر حالات مشروعيته في حالة وقوع انتهاك لحقوق الإنسان بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين أو حالة طلب الدولة المتدخل لديها في حد ذاتها التدخل⁶.

¹ علي حسين الشامي: الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، بيروت: دار العلم للملايين (1994)، ص 591.

² محمد نصر مهنا: العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص 118.

³ ماجد عمران وفيصل كلثوم: السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، (سوريا: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 01، 2011)، ص 476.

⁴ جيوف بورتر، أزمة الساحل وتداعياتها على السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية التي تشهدها المنطقة، محاضرة أقيمت في المركز الدولي للصحافة، 4 مارس 2013.

⁵ محمد سعادي: التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2011، ص 64.

⁶ سهيل الفتلاوي وغالب عواد حوامدة: حقوق الدول وواجباتها، (عمان: دار الثقافة، 2013)، ص 47.

— الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية

إلا أن مفهوم التدخل في ظل العولمة أصبح من الصعب التمييز بين ما يعد شأنًا داخليًا وما لا يعد كذلك، وهذا ما وسع من نطاق التدخل حتى وصل حد تغيير الأنظمة السياسية وهو أمر ترفضه الدبلوماسية الجزائرية رفضًا تامًا في سياستها الخارجية.

المطلب الثاني: التعاون بين الدول المتجاورة:

لقد أدرجت الدبلوماسية الجزائرية ضمن أولوياتها توطيد أسس السلم في العالم وفي القارة الإفريقية ودول المغرب العربي خاصة، من خلال دفع عجلة التعاون وتعزيز سبله فيما يتعلق بفض النزاعات، بل وتعدت إلى المناضلة من أجل تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي من خلال إيفاد ملاحظين للمشاركة في عمليات حفظ الأمن¹. فوزارة الخارجية إذن تتولى في مجال التعاون الثنائي تنسيق وتحضير جميع الأعمال المثيرة للاهتمام على الصعيد الثنائي مع متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتعلقة بذلك، فهي تحرص دوماً على ترقية التعاون الدولي القائم على مبدأ التشاور سعيًا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعلى تنمية أوجه التكامل بين الدول². فالتقارب بينها يقوي الإحساس بفكرة المصلحة الإقليمية المشتركة التي غيرت مفاهيم تقليدية للقانون الدولي كمبدأ السيادة، فأصبحت الدول تتقبل فكرة سمو المصلحة الإقليمية على المصالح الوطنية مما أدى لوضع تقييد الحق السيادي في اللجوء للحرب والاعتراف بحقوق الإنسان، لأن هدف المصلحة يتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال تطوير التعاون الدولي المشترك³.

وتجدر الإشارة إلى أن مجالات التعاون قد كانت محصورة في المجالات الاقتصادية والسياسية، إلا أنها وبطور العلاقات الدولية امتدت لتشمل مجالات حماية حقوق الإنسان ومكافحة الجرائم وفض النزاعات الدولية⁴.

منحت الدبلوماسية الجزائرية اهتماما كبيرا لمبدأ التعاون الدولي مع دول الجوار، بقصد تدعيم وتنمية العلاقات المتبادلة وهو ما من شأنه إعطاء مضمون إيجابي لعلاقات حسن الجوار والتقليل من احتمالات الاعتداءات وفض النزاعات دبلوماسية دون اللجوء للقوة.

المطلب الثالث: حل النزاعات بطرق سلمية وعدم اللجوء للقوة

استمدت الدبلوماسية الجزائرية هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة الذي حث على اللجوء للوسائل السلمية لحل النزاعات ضمن الفصل السادس منه¹، وهذا لا يعني عدم وجود

1- المرسوم الرئاسي 404-02 المؤرخ في 26/10/2002 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الخارجية، ج ر ج ج العدد 19، الصادرة في 2002/12/01.

2- مهدي فتاك: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا (1999-2009)، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة حمة لخضر، بسكرة، 2011، ص 47.

3- أميرة حناشي: مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 54.

4- بوراس عبد القادر، المرجع السابق، ص 523.

— الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية

نزاعات بين الجزائر وغيرها من الدول، لكن المقصود هو كيفية حل هذا النزاع، والذي يجب أن يتم بالطرق السلمية في إطار التفاوض المباشر أو غير المباشر في إطار المنظمات الإقليمية أو حتى اللجوء عند الاقتضاء للقضاء أو التحكيم الدوليين².

إن مبدأ حل النزاعات سلميا ليس بالحديث، لكن تطبيقه هو ما يعد حديثا مقارنة بوقت ظهوره، حيث يعتمد على ليونة المعاملات بين المتنازعين ومدى تقبلهم للحلول السلمية، وفي إطار الدبلوماسية الجزائرية يمكن الاستشهاد بمثال عن تطبيق هذا المبدأ مع المملكة المغربية، حيث أثير مشكل حدودي غداة الاستقلال واتفقت الحكومة المؤقتة آنذاك ممثلة في فرحات عباس مع العاهل المغربي الحسن الثاني على اللجوء للحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية، وكذلك بعد الاستقلال فإنه وبرغم مشاكل الحدود التي لا تزال قائمة فإن الجزائر توجهت لمنظمة الوحدة الإفريقية ولم تلجأ لاستعمال القوة مفضلة الحلول السلمية حيث تمسكت الجزائر بمبادئ ثابتة ورافعت من أجل القضايا العادلة في العالم دون أن تتخلى عن الدور العملي الفاعل المتوقع منها في الأزمات الدولية خاصة الإقليمية والعربية منها سنحاول لاحقا التعرض لها³.

¹ - المادة 33 فقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".

² - العايب سليم، المرجع السابق، ص 33.

³ - العايب سليم، المرجع السابق، ص 34.

– الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية

خلاصة:

في الختام، يمكن القول إن الجزائر لعبت دورًا بارزًا ومهمًا في حل النزاعات الإقليمية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. تتميز الجزائر بتاريخ طويل من الوساطة والتوفيق بين الأطراف المتنازعة، وقد قدمت جهودًا ملموسة في تسوية النزاعات، مثل النزاع الليبي والصحراء الغربية. من خلال دعمها للحوار والمصالحة، وتقديم الدعم اللوجستي والإنساني، سعت الجزائر إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. تظل الجزائر مثالًا للدولة التي تسعى لتعزيز الحوار والتفاهم وإيجاد حلول سلمية للنزاعات الإقليمية، وذلك من أجل تعزيز التنمية والاستقرار في المنطقة بأكملها.

الفصل الثالث

ليبيا ودور الجزائر في
حل النزاع الليبي

ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

تمهيد:

تعتبر الجزائر جارة مباشرة لليبيا وتراقب عن كثب التطورات في البلاد الشقيقة، لقد أدركت الجزائر أن الاستقرار في ليبيا يمثل مصلحة إقليمية وأن حل النزاع الليبي يتطلب جهود دولية وإقليمية مشتركة، حيث يعزز دور الجزائر في حل النزاع الليبي من خلال الوساطة والتوسط بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، لذا تلعب الجزائر دوراً فاعلاً في تسهيل الحوارات والمفاوضات بين الأطراف الليبية المختلفة، وتعزز الحوار السياسي والتوافق بينهم، وقد استضافت الجزائر العديد من الاجتماعات والمحادثات بين الأطراف الليبية المتصارعة، بهدف التوصل إلى حل سياسي شامل ينهي النزاع ويعزز الاستقرار في ليبيا، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى دور الجزائر في حل النزاع الليبي من خلال المباحث التالية:

ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

المبحث الأول: تطور النزاع الإقليمي في ليبيا

المطلب الأول: نشأة الأزمة الليبية 2011.

مع نهاية عام 2010 أعلن الرئيس الليبي معمر القذافي رفع القيود الإدارية المفروضة علي التونسيين الراغبين في السفر والعمل بليبيا، هذا الإعلان الذي كان بمثابة محاولة منه لمنع تفاقم الوضع في تونس ومحاولة منه لتفادي وقوع ثورة شعبية تطيح بالنظام الحاكم في تونس، وتقاديا لانتقال الثورة إلي ليبيا للإطاحة بنظام العقيد القذافي¹، وبعد قيام الثورة التونسية ونجاحها في الإطاحة بالنظام الحاكم سنة 2011، أعلن العقيد معمر القذافي دعمه للرئيس المخلوع (زين العابدين بن علي)²، كما قام القذافي بالتشكيك في وطنية الثوار التونسيين خوفا من امتداد الحراك إلى ليبيا، وذلك لأن ليبيا لا تتفصل عن الواقع التونسي والمصري، حيث أن موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها مصر وتونس والتي دفعت إلى إسقاط النظام الحاكم في كل من تونس ومصر كان لها الأثر في انتقال هذه الموجة إلى ليبيا، أين خرج المواطنون الليبيون إلى الشارع في شكل احتجاجات للمطالبة بإسقاط نظام العقيد القذافي ولإحداث التغيير المنشود والتحول نحو الديمقراطية في بلادهم³.

المطلب الثاني: تطور الحراك من الحراك السلمي إلى العمل المسلح.

بعد خروج المواطنين الليبيين إلى الشوارع تم اعتقال الناطق الرسمي باسم رابطة شهداء سجن أبو سليم والذي يدعي المحامي فتحي تربل من قبل المدير العام للاستخبارات العسكرية والذي يعد من الدائرة المقربة للرئيس القذافي، حيث كانت الشرارة الأولى للتغيير في الأحداث وذلك يوم 15 فيفري 2011، وهو ما أدى إلى تكوين أول حشد للشعب الليبي أمام مركز شرطة نتج عنه وقوع عدة اعتداءات على المتظاهرين، وهو ما أثار غضب الرأي العام، فخرج الليبيون بعدها في 17 فيفري 2011 بشوارع مدينة بنغازي معقل المعارضة الليبية، للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، لتعم الاحتجاجات باقي أنحاء الشرق الليبي وبعض أجزاء الغرب كطرابلس ومصراتة، وعلى إثر ذلك أصدر العقيد معمر القذافي خطاب أعلن فيه نيته عن معاقبة المتظاهرين باستعمال القوة المفرطة ضدهم، لكن هذا الخطاب زاد المحتجين إصرارا على مواصلة التظاهر والاحتجاج وأدى إلي تعميق درجة الغضب لدى غالبية أفراد الشعب⁴.

¹ - عزمي بشارة: الثورة التونسية المجيدة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، 2012)، ص 252-253.

² - فيجي براشاد: الشتاء الليبي، ترجمة: منذر محمود محمد وعبد الله الفتاح عمورة، (سوريا: دار فرقد للطباعة والنشر، 2014)، ص 143.

³ - محمد عز العرب: التغيرات في الشرق الأوسط، (مصر: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 47، العدد 187، 2012)، ص 191.

⁴ - ميادة علي حيدر وحيدر عبد الله: أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام 2011، (العراق: المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 42، 2019)، ص 919.

ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

إن تأجج الاحتجاجات جعل الشباب يفكرون في تكوين فرق عسكرية أي نقل الحراك من الطابع السلمي إلى الطابع المسلح، حيث نجحت المعارضة في فرض سيطرتها على الشرق الليبي، وإعلانها قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، وهو ما جعل الحكومة الليبية تدعو لإقامة مؤتمر شعبي عام لإجراء حوار وطني للنظر في الدستور، وإقرارها مجموعة من القوانين كقانون الصحافة والمجتمع المدني، سعياً منها لامتصاص سخط الشعب الليبي، إلا أنها باءت بالفشل، واستمرت المطالبة برحيل القذافي عن السلطة وإسقاط نظامه، وهو ما لم يتقبله القذافي وواجهه بالرفض التام وتوعد المعارضين بالعقوبات، كما عرفت هذه الفترة بروز انشقاقات في صفوف القيادات العليا في الجيش الليبي بعضها مساند للمعارضة ما أدى إلى قيام حرب أهلية دامية¹.

المطلب الثالث: أزمة ماي 2014 وتداعياتها

في ظل استمرار الحرب الأهلية في ليبيا، كان الصراع في ليبيا آنذاك داخلياً فقط، وهو ما يعكس حالة من الانقسام الشديد بين الأطراف المتنازعة متمثلة في طرفين هما حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج المعترف بها دولياً والتي تعتمد على دعم ميليشيات المدن الغربية وميليشيات إسلامية في العاصمة طرابلس وجماعة الإخوان المسلمين وبعض بعض القبائل الجنوبية، والطرف الثاني ممثلاً في سلطة الجنرال خليفة حفتر في شرق ليبيا، والذي تسيطر قواته (الجيش الوطني الليبي) على المناطق الشرقية وبعض المناطق الجنوبية في البلاد وتحظى بدعم البرلمان القائم في مدينة طبرق، وبدعم واسع من قطاعات واسعة من الجيش الليبي والقبائل الشرقية وجماعات مسلحة في غرب وجنوب ليبيا، وبذلك أصبحت ليبيا منقسمة بين معسكرين متحاربين هما "عملية الكرامة" الذي يقودها الجنرال خليفة حفتر و"عملية فجر ليبيا"، وكل معسكر يدعي شرعيته وأنه يملك الحق في الحكم، كما أن كل معسكر له داعميته الإقليميين، فكانت مصر والإمارات تدعم معسكر الكرامة، بينما كانت تدعم قطر والسودان وتركيا معسكر فجر ليبيا².

وتكمن جذور هذه الأزمة في بداية الهجمات المسلحة علي مدينة بني غازي في منتصف أفريل وأوائل شهر ماي 2014، إلا أن هذه الهجمات لم تقم باختراق سياسي وعسكري نظراً لمحدودية الكيانات المسلحة التي تنتمي إلى عملية الكرامة وقلة التأييد الشعبي للدور السياسي للعسكريين، وفي منتصف ماي 2014 وقعت ثلاثة اشتباكات بين فصائل الجيش الوطني وكتائب تابعة لهيئة الأركان ككتائب 17 فبراير ودرع ليبيا وأنصار الشريعة، حيث كانت هذه الاشتباكات ذات تأثير كبير في مستقبل الفترة الانتقالية في ليبيا،

¹ - المرجع نفسه، ص 920.

² - الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟ 31 ماي 2020، [https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475]، (2024/05/10)، د.ص.

ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

كون أنها جرت في النطاق العمراني لمدينة بنغازي الليبية واستهدفت مجموعات الجيش الوطني لإحكام السيطرة على قاعدة "بنينة الجوية" وتفكيك معسكرات كتيبة 17 فبراير عن طريق الغارات الجوية، فالاضطرابات العسكرية التي شهدتها العاصمة الليبية طرابلس في هذا الوقت تعد انعكاسا للخلافات حول توجهات المؤتمر الوطني العام والسيطرة على العاصمة أو المراكز الحيوية بها ومستوى المشاركة في الحكومة¹.

نظرا للأحداث التي جرت في شهر ماي 2014 اتجهت غالبية المجالس العسكرية في المدن الليبية إلى استعراض قوتها المسلحة، وهو ما يبرز توجه مختلف الأطراف المتنازعة إلى استعدادها للحل العسكري، فاتجه الجيش الليبي الحر إلى اعتبار الحسم المسلح خيارا وحيدا، لكن الميليشيات المسلحة سواء تحت مظلة الدولة الليبية أو خارجها ترى أهمية وضرورة منح الوسائل السلمية فرصة لتسوية الأزمة وتهديتها².

إن التحركات العسكرية واختيار الحل العسكري تسبب في تعدد المواجهات والصراعات العسكريين بين حكومة الوفاق الوطني المدعومة بجماعات إسلامية وقبلية مسلحة، وقوات الجيش الوطني الليبي الحر بقيادة الجنرال خليفة حفتر، وكل منهما يسعى إلى حسم الصراع عسكريا، لتتأجج العمليات العسكرية طيلة هذه الفترة، وفي أبريل 2019 أعلن الجنرال خليفة حفتر بدء عملياته العسكرية لتحرير مدينة طرابلس وزحف الجيش الوطني الليبي لإنهاء سيطرة حكومة الوفاق الوطني على طرابلس، وحقق حفتر نهاية عام 2019 عدة انتصارات متتالية واقترب بشكل ملحوظ من العاصمة طرابلس بعدما سيطر على معظم المناطق المهمة استراتيجيا غرب ليبيا، لكن جاء التدخل التركي في ليبيا لدعم حكومة الوفاق الوطني ليشكل حجر عثرة أمام حفتر للسيطرة على طرابلس³.

وكانت محصلة هذه التطورات عودة التوازن العسكري بين القوى المتنازعة الذي كان يميل لصالح قوات حفتر منذ أبريل 2019 حتى أبريل 2020، ورغم استمرار العمليات وخروج طرابلس وأنقرة بتصريحات لاستمرار القتال والاتجاه شرقا بدءا من سرت، إلا أن التحركات الإقليمية وردود الأفعال الدولية لن تسمح بانقلاب الأوضاع على الأراضي الليبية بسيطرة حكومة الوفاق الوطني على شرق ليبيا وانفرادها بالسلطة السياسية في أرجاء البلاد.

¹ - خيرى عمر: ليبيا: أزمة مايو-يونيو 2014 ومستقبل الديمقراطية، (تركيا: مجلة رؤية تركية، 2014)، ص 8-10.

² - خيرى عمر: المرجع السابق، ص 8-10.

³ - محمود علاء الدين حواش: أثر التدخل العسكري في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة ما بين 2014-2020، (26 نوفمبر 2021)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، [https://democraticac.de/?p=78741]، (2024/05/11).

ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

المبحث الثاني: الجزائر والآليات السلمية لحل النزاع الليبي

في إطار التنافس الدولي والإقليمي كانت الدبلوماسية الجزائرية دائما السباقة إلى محاولة إيجاد تسوية للنزاعات خاصة الإقليمية منها، حيث سعت لتسوية النزاع الليبي من خلال عدة طرق من بينها الحوار بين الفرع الليبية المتنازعة، فأصحاب القرار السياسي في الجزائر على دراية بأن الأزمة الليبية تعتبر أكبر خطر وتمثل تهديدا مباشرا على حدود الجزائر وأمنها القومي، خاصة في ظل انتشار الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي الذي يمثل هاجسا لجميع دول العالم اليوم، إذ أن استمرار الأزمة الليبية قد يفتح الباب على مصرعيه لاحتمالات التدخل العسكري الغربي الذي قد تكون نتائجه سلبية ليس فقط على ليبيا بل وعلى دول الجوار، لذلك ترفض الحكومة الجزائرية التدخل الخارجي في ليبيا، وتقوم بدور أكثر فاعلية وواقعية لوقف الاقتتال في ليبيا، وفي هذا الإطار احتضنت الجزائر محاولة التدخل في النزاع الليبي بإيجاد طرق سلمية لذلك بعيدا عن الاقتتال والصراع المسلح

المطلب الأول: النزاع الليبي والمقاربة الجزائرية السلمية لحله

تعتبر الجزائر أكثر الدول التي نادى ب عملية التسوية السياسية للنزاع الليبي، إلا أن جهودها كانت محدودة كون أن أغلب الأطراف ترى أن حسم النزاع لا يكون إلا بالتدخل العسكري بالإضافة للدعم الإقليمي والدولي لمعسكر شرق ليبيا، إلا أنه وبدخول تركيا على ساحة الميدان قلب الموازين من خلال إعادة الاعتبار عسكريا لمعسكر غرب ليبيا، ومحدودية التدخل الجزائري في النزاع ليس لتدخل الآخرين في ليبيا، إلا أن ذلك لم يثنى الجزائر في التدخل من خلال الآلية التعاونية الثلاثية (الجزائر وتونس ومصر)، وموقف مصر من النزاع ربما أكبر فشل للدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية نظرا لعدم قدرتها على إقناع الأطراف الأخرى الإقليمية والدولية بصواب رؤيتها، رغم أن الجزائر أكبر الدول دفاعا عن الحدود الليبية غربا من خلال نشر القوات لحماية الحدود المشتركة، بالإضافة إلى رفض أطراف ليبية وإقليمية ودولية تعيين رمطان لعامة وزير الخارجية الجزائري مبعوثا للأمم المتحدة في ليبيا، وهو ما يظهر أيضا ضعف نفوذ الجزائر في الأزمة الليبية¹.

كما أن للظروف التي كانت تعيشها الجزائر خلال تلك الفترة والتي ميزها مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، فمرضه عبد العزيز بوتفليقة جعل الدبلوماسية الجزائرية المعروفة بنشاطها تعيش حالة محتضرة؛ إذ أصبحت في حالة جمود كونها أصبحت تترقب ما قد يصدر من رئاسة الجمهورية من أوامر، وهو ما كان له انعكاسات كبيرة على أداء الدبلوماسية الجزائرية، إلا أنها عرفت نوعا من النشاط بعد أن أصبح عبد المجيد تبون رئيسا

¹ - صوالحية هنادي، السياسة الخارجية اتجاه ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، (مذكرة ماستر) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، 2020-2021، ص 66.

ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

جديدا للجزائر وذلك من خلال خطابه أن "طرابلس خط أحمر نرجو ألا يتجاوزه أحد"، وهي المرة الأولى التي تتبنى فيها السياسة الخارجية الجزائرية نبرة حادة وتهديدية¹. إن الجهود الجزائرية لحل النزاع الليبي بالطرق السلمية هو الأفضل إلا أنه الأصعب، وذلك نظرا للخوف من تصعيد المعارك ونشوب حرب أهلية هو الدافع لدى كافة الأطراف إلى التهدئة ووضع اتفاق تسوية لاحتواء الوضع أو التخفيف من حدته ويكون أساس التسوية استكمال المرحلة الانتقالية بانتخابات برلمانية ورئاسية تضمن التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى فتح الحوار والاتفاق عدة بنود تمثلت في المصالحة الوطنية الشاملة بين كل الأطراف، والتأكيد على الديمقراطية والسعي إلى تعددية سياسية حقيقية من خلال تهيئة حياة حزبية سليمة، وتعدي الفكر القبلي في السياسة².

إن دور الجزائر ومساهماتها في حل النزاع الليبي له أهمية كبيرة، حيث اتخذت جهودها مسعى لتوفير مناخ الحوار السياسي الجاد مع ضرورة عدم التدخل في الشأن الداخلي واحترام سيادة الدولة الليبية، كما حذرت من خطورة التدخل العسكري في المنطقة والذي سيجر المنطقة بأكملها إلى سلسلة من النكبات الأمنية خاصة دول الجوار وما قد ينتج عنه من هجرة سرية وتهريب للسلاح وانتشار الجماعات الإرهابية وما تحمله معها من تبعات اقتصادية مضيئة لتلك الدول³.

ومما سبق يمكن القول أن مستقبل ليبيا وقضية حل النزاع يبقى مرهونا بعدد من المتغيرات في مقدمتها الوعي الحكومي لصعوبات تلك المرحلة، والعمل على وضع سياسات جادة للتغلب عليها، وكذلك موقف القوى الخارجية إزاء التطورات في الداخل الليبي خاصة في ظل فقد ليبيا السيطرة على مصادر إنتاج النفط واحتمالات توقف صادراته وهو ما قد يؤدي إلى توقع التدخل الأجنبي، بالإضافة إلى مستويات الاستقرار المختلفة لدول الجوار مثل مصر وتونس والجزائر⁴.

المطلب الثاني: أهم الأعمال الجزائري للحل السلمي للنزاع الليبي

منذ بداية الأزمة الليبية صرحت الجزائر وبطريقة رسمية أن القضية الليبية قضية داخلية خالصة وتهم الشعب الليبي، ولشدة الحساسية التي تشكلها الحرب الليبية على الأمن القومي الجزائري كان موقف الدبلوماسية الجزائرية واضحا وهو عدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي والنظر للحل السياسي باعتباره أنسب الحلول لمعالجة الأزمة، لذلك بدأت

¹ - الأحمر المولدي، الجذور الاجتماعية للدولة الليبية الحديثة الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص 32-33.

² - صوالحية هنادي، المرجع السابق، ص 67.

³ - أبو عيانه فتحي، الجغرافيا السياسية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط1، 2012)، ص 89.

⁴ - بوطالب، محمد نجيب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، (قطر: المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات، 2018)، ص 56-57.

ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

الجزائر في تقديم دعمها الدبلوماسي والانضمام إلى المجهودات المبذولة من قبل المجتمع الدولي لوقف العنف على الأراضي الليبية¹.

ومن بين الجهود التي قدمتها الجزائر في إطار بحثها على حل سلمي للنزاع الليبي نذكر:

أولاً: الاجتماع المنعقد في 10-11 مارس 2015 بالعاصمة الجزائرية:

كان هذا الاجتماع تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث حضر هذا الاجتماع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالإضافة إلى ممثلة الاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، والهدف الأساسي من الاجتماع هو لم شمل الأطراف الليبية المتنازعة كمحاولة للتوفيق بينهم، حيث شاركت فيه شخصيات سياسية وقادة أحزاب ليبية لمناقشة مسار المصالحة الوطنية في ليبيا بهدف إنهاء إطلاق النار من بينها رئيس حزب العدالة والبناء الليبي محمد صوان، ورئيس حزب الوطن الليبي عبد الحكيم بلحاج، ورئيس حزب التغيير جمعة القماطي، ونائب رئيس المؤتمر الليبي العام سابقا جمعة عتيقة، وقد أوضح الوزير الأول الجزائري عل هامش اجتماع الحوار الليبي في الجزائر بأن 20 ممثلا للحركات الليبية يتواجدون في الجزائر وقيام الجزائر بدور الوسيط قد يساعدهم في إقامة حوار للتفاهم فيما بينهم وذلك انطلاقا من مبدأ أن الجزائر لا تتدخل في شؤون الدول بل تدافع عن وحدة الوطن الإفريقي، وختم هذا الاجتماع بإصدار "إعلان الجزائر" الذي أكد على التعهد بحماية وحدة ليبيا وسيادتها ورفض أي شكل من التدخل الأجنبي، بالإضافة إلى التعهد بتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل جميع الأطراف الليبية، وقد تضمن البيان الختامي للاجتماع مجموعة من المبادئ الأساسية منها التأكيد على ضرورة التعهد بحماية ووحدة ليبيا الوطنية والالتزام بالإعلان الدستوري المتضمن لمبادئ ثورة 17 فبراير القائمة على أسس العدالة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التأكيد على احترام العملية السياسية والتداول السلمي للسلطة في ليبيا، والتأكيد على كافة المشاركين بضرورة التزامهم بإعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة وبناء شرطة وأجهزة أمنية قوية في ليبيا².

ثانياً: الاجتماع المنعقد في 14 أبريل 2015 في العاصمة الجزائرية:

¹ - لجنة شقيري: انتشار الأسلحة الحقيقية ودورها في تأجيج النزاعات في منطقة الساحل الأفريقي: ليبيا نموذجا، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014-2015، ص 6

² - ابتسام لكواعظ ونور الهدي كعوان: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015-2016، ص 95.

ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

يعتبر هذا الاجتماع امتدادا للاجتماع السابق واستكمالا للحوار الذي تمت مباشرته بين الأطراف المجتمعة سابقا وبإشراف الأمم المتحدة، ويكتسي هذا الاجتماع أهمية كبيرة لتسوية الأزمة الليبية بسبب دور الجزائر وموقفها الإيجابي للم شمل الفرقاء الليبيين بالإضافة إلى المسار الجيد التي تقوم عليه المفاوضات التي تبعت التفاوض بشأن التوصل لتسوية حقيقية للأزمة الليبية، حيث تزامن انعقاد هذا الاجتماع مع ازدياد حدة الأزمة الليبية حول سباق الريادة على السلطة، وتم إختام هذا الاجتماع بجملة من المفاوضات الإيجابية تحت على تواصل الحوار بين الأشقاء الليبيين للحد من الأزمة باتجاه اتفاق وإجماع وطني حول تشكيل حكومة وحدة وطنية حول الترتيبات الأمنية التي تسمح للدولة الليبية بالمضي قدما نحو دستور وانتخابات بما يضمن تحقيق السلم والأمن في ليبيا¹.

ثالثا: القمة الجزائرية لوزراء الخارجية في 2017:

عقدت الجزائر بالتنسيق مع تونس ومصر قمة لوزراء الخارجية من البلدان الثلاثة واحتضنت العاصمة التونسية هذه القمة لبحث وجود حلول سلمية للأزمة الليبية، حيث استطاعت الخارجية الجزائرية خلال هذه القمة إرساء جسور تواصل مع مختلف الفرقاء السياسيين الليبيين، مثل المجلس الرئاسي في طرابلس وحكومة طبرق في أقصى الشرق، وقبائل مصراتة والذنتان والعقيد خليفة حفتر كمحاولة لإيجاد حوار وطني شامل يحقق الوحدة الوطنية في ليبيا، وفي إطار التنسيق الجزائري التونسي توصلت البلدان في 06 مارس 2017 إلى اتفاق للتعاون الشامل الأمني بشأن ليبيا وتعزيز التشاور بينهما فيما يتعلق بتسوية الأزمة الليبية سلميا².

رابعا: اجتماع دول جوار ليبيا في الجزائر سنة 2021:

حيث عقدت الجزائر اجتماع بمشاركة عدة دول ممثلة في ليبيا ومصر والسودان وتشاد والكونغو والنيجر في الجزائر في أوت 2021، وحضر هذا الاجتماع المبعوث الأممي والأمين العام لجامعة الدول العربية بالإضافة إلى مفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن، وذلك لبحث الأزمة الليبية ومحاولة تسويتها بطرق سلمية، وركز هذا الاجتماع على محاولة التوصل إلى رؤية مشتركة للمرحلة المقبلة في ليبيا، وساهم هذا الاجتماع في إعادة

¹ - ابتسام لكواعظ ونور الهدي كعوان: المرجع السابق، ص 96.

² - لبيب بقاص: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2011-2017، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016-2017، ص 62.

ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

ليبيا إلى دائرة الاهتمام الدولي، وإعادة ضبط بوصلة الأطراف الليبية حتى لا تتحرف عن موعد الانتخابات في 24 ديسمبر 2021.¹

¹ - هل يتوصل اجتماع دول جوار ليبيا إلى تصور واضح لمستقبلها؟، (سبتمبر 2021)، [https://www.bbc.com/arabic/inthepress-58411485]، (2024/05/12).

ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

المبحث الثالث: استراتيجية الجزائر اتجاه النزاع الليبي

المطلب الأول: مبررات تدخل الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية

تختلف هذه المحددات من دولة إلى أخرى، فالسياسة الخارجية لبعض الدول قد تنشأ تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول وتستمد دورها في الغالب مما توفره السياسة الداخلية أي أنها تنشأ نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والأعراف الدولية وبين الفكر والممارسات وغيرها، فإذا كانت القوة الإيديولوجية والعسكرية والاقتصادية هي محمل المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية فإن تحديد الاختيار يتوقف على المرحلة التاريخية التي تجد فيه الدولة بما تملكه من قدرة ومقومات واستغلال للمحددات الداخلية مكانها في النظام الدولي¹.

إن الدبلوماسية الجزائرية تتحكم فيها جملة من المحددات، حيث ألقت الأزمة الليبية منذ بدايتها بظلالها على الجزائر في كافة الجوانب سواء الجانب الأمني أو الدبلوماسي أو حتى الاقتصادي، وهذا بحكم الجوار المباشر بين الجزائر وليبيا والحدود الكبيرة التي تربط بين البلدين والتي تصل إلى 1000 كلم، فمنذ اندلاع الثورة ضد النظام في ليبيا اتسم الموقف الدبلوماسي الجزائري بالغموض والارتباك أحيانا، وبالحيد السلبي أحيانا أخرى، ويتجلى هذا الموقف من خلال انتظار الجزائر حتى حصول الانقسام الليبي الداخلي سنة 2014، هذا الانقسام الذي تحول فيما بعد إلى حرب أهلية قادت إلى انهيار الدولة، ففي هذا الوقت اتخذ الموقف الدبلوماسي الجزائري اتجاها واضحا معتمدا على مقاربة الحل السياسي السلمي للأزمة دون تدخل أجنبي للدول الخارجية، إذ أن الدبلوماسية الجزائرية لم تتبنى هذا الموقف إلا بعد تقييم للنتائج المحدقة بالجزائر جراء هذا النزاع خاصة الجانب الأمني، وهذا ما حتم على الدبلوماسية الجزائرية التدخل في الأزمة، من خلال تقديم العديد من الاقتراحات والمبادرات السياسية السلمية من أجل المساهمة في تسويتها، إلا أن مساعي الدبلوماسية الجزائرية اصطدمت بجملة من الصعوبات جعلت منها شبه مستحيلة لعل أبرزها الانقسام السياسي والاجتماعي الذي عرفته ليبيا، إذ تحولت ليبيا مسرحا للصراع بين القوى الكبرى على النفوذ فيها وفي سائر منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي، هذا ما وضع الدبلوماسية الجزائرية أمام امتحان صعب لما تتميز به السياسية الجزائرية من مبادئ خاصة منها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم مشاركة الجيش الجزائري في عمليات عسكرية خارج حدود الوطن، كل هذا جعل الجزائر تجد نفسها في مشكلة التوفيق بين تحقيق

¹ - بن عائشة محمد الأمين، "قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتيجية - دراسة حالة مالي"، (لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 47-48، أكتوبر 2015)، ص 102.

ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

مصالحتها الأمنية والسياسية والاقتصادية بمكافحتها للتهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية وتبعاتها من جهة، وبين الاحتفاظ بمبادئ سياستها الخارجية الواضحة¹. إن موقف الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية أصبحت تتحكم فيه ثلاثة محددات، أولاها محدد سياسي يتمثل في حال قبول الجزائر التدخل العسكري في ليبيا يعني ذلك فتح الباب لتكرار تجربة التدخل العسكري في الجزائر نفسها في حال امتد النزاع إلى الأراضي الجزائرية أو في حال قيام انتفاضات شعبية بالجزائر، أما المحدد الثاني فهو المحدد الأمني والذي يتجلى في خوف الجزائر من تداعيات الأزمة الليبية في الجانب الأمني والتي قد تنجر من التدخل العسكري وانتشار انتشار الميليشيات المسلحة، تهريب الأسلحة، وبروز الجماعات الإرهابية بالإضافة إلى مشكلة اللاجئين، وأخيرا المحدد القيمي وهو ثالث المحددات والذي يرتبط بالمبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول².

إن تأكيد الجزائر وحرصها على الحل السلمي للنزاع دون وجود لتدخل عسكري أثبت صحته، وهذا لما حصل سنة 2011 حين تدخل الحلف الأطلسي مما ساهم في إسقاط نظام القذافي وبذلك ساهم في انهيار الدولة الليبية، والتي نتج عنها اندلاع حرب أهلية مازالت تداعياتها السلبية مستمرة إلى يومنا خاصة على دول الجوار بفعل حركة اللاجئين وانتشار الأسلحة، تنامي ظاهرة الإرهاب وحدث عدة اعتداءات على دول المنطقة.

إن رفض الجزائر للتدخل العسكري في ليبيا وحرصها لإيجاد حل سياسي بين الأطراف المتنازعة في ليبيا يظهر أن الجزائر قد تبنت مقاربة دبلوماسية قائمة على ثلاثة مضامين لفترة ما بعد سقوط نظام معمر القذافي، تتمثل في ضرورة العمل على دفع الأطراف الليبية دون إقصاء أي طرف مهما كان نحو حوار سياسي جاد لوقف الصراعات المسلحة الداخلية، أي محاولة إيجاد استراتيجية وخطة أمنية بين مختلف الفواعل الليبية لمواجهة تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية (داعش) الذي أصبح يهدد كل دول الجوار، بالإضافة إلى المضمون الأمي الداعي إلى جمع تلك الأسلحة المنتشرة بطريقة شرعية في ليبيا، وفي حال نجاح المضمونين الأوليين يتم بعدها الانتقال إلى إيجاد الأسس والآليات الكفيلة ببناء مؤسسات الدولة³.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الجزائرية لحل الأزمة الليبية

¹ - عبد النور بن عنتر: "العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا"، (الدوحة: تقارير مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2011)، ص 32.

² - عمر فرحاتي ويسرى أو شريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016)، ص 231-231.

³ - عمر فرحاتي ويسرى أو شريف، مرجع سابق، ص 277.

ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

تتجلى المقاربة الجزائرية لإيجاد حل للنزاع الليبي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تسعى الدبلوماسية الجزائرية جمع أطراف النزاع الليبي من أجل إجراء حوار هدفه الأول وقف الاقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا ذات أساس أمني استراتيجي قائم على منع دخول الجماعات الإسلامية المتشددة من خارج ليبيا، وأساس سياسي يفضي إلى اتفاق حول قواعد تداول السلطة الليبية.
- رفض الجزائر وسياساتها الخارجية للحل العسكري لإخضاع الأطراف المتنازعة وإيجاد حلول مؤقتة، وهو نفس الموقف الذي تبناه التحالف المصري الإماراتي السعودي، وذلك بتوجيه ضربات جوية وخلق مناطق عازلة بليبيا قد تدخلها قوات برية.
- نظرة الدبلوماسية الجزائرية إلى كافة أطراف النزاع نظرة متساوية لا تتحاز لطرف على الآخر في امتلاك الشرعية بشكل كامل، أي أن الجميع جزء من الأزمة وجزء من الحل، وهذه النظرة هي عكس الاقتراحات المقدمة من دول أخرى على رأسها الولايات المتحدة والبعثة الأممية الخاصة، والتي تعتبر أن مجلس النواب المنعقد بطبرق وحكومة عبد الله الثاني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي استنادا إلى انتخابات 25 جوان 2014.¹
- إن الجزائر ترى أن هذه الاشتراطات المتشددة تعرقل الحوار وتسد الطريق في التوصل إلى حل سياسي، حيث أن مجلس النواب بطبرق اعتبر قوات فجر ليبيا بطرابلس، ومجلس شورى ثوار بنغازي منظمين إرهابيين، وهو ما يحول دون إمكانية التفاهم بين طرفين.
- بدأت الجزائر جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار، بعد اقتناع المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق للقضاء على دوامة العنف واستعادة الدولة، حيث بدأت الجزائر اتصالات تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار، واستعانت الجزائر لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه المتحفظة أملا في إنجاح مبادرتها، وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها.²
- في سنة 2020 أعلنت الجزائر عن مبادرة لحل الأزمة الليبية تحظى بدعم الأمم المتحدة وجاءت هذه المبادرة بالتزامن مع حشد غير مسبوق لقوات حكومة الوفاق الوطني الليبية في غرب سرت استعدادا لعملية عسكرية، حيث لم يعلن الرئيس الجزائري عن مضمون المبادرة ولكنه أكد خلال مقابلة بثها التلفزيون الحكومي، أن اقتراحه يحظى بقبول من الأمم المتحدة، وسيقدم بالتنسيق مع تونس، إذ التقى الرئيس بالممثلة بالنيابة للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في ليبيا ستيفاني ويليامز وأجريت محادثات حول الأزمة والمطالبة في

¹ - أميرة عبد الحليم، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي، (مصر: مركز الأهرام للدراسات والاستراتيجية، العدد 5418، مارس 2018)، ص 25

² - أميرة عبد الحليم، المرجع السابق، ص 26.

ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي

تعجيل الحل السياسي، بالإضافة إلى تواصله مع وزير الخارجية التركي، فنجاح المبادرة مرهون بالظروف الموضوعية الحالية بين دول الإقليم ومدى تقبلها لهذا الاقتراح¹.
خلاصة:

في الختام، يمكن القول إن الجزائر تلعب دورًا هامًا في حل النزاع الليبي وتعزيز الاستقرار في ليبيا. كجارة مباشرة لليبيا، تدرك الجزائر أن استقرار البلاد يمثل مصلحة إقليمية وتسعى جاهدة لتحقيق حل سياسي شامل للنزاع، حيث تقوم الجزائر بدور فعال في التوسط بين الأطراف المتنازعة وتسهيل الحوارات والمفاوضات، بالإضافة إلى استضافتها الاجتماعات والمحادثات الهامة، كما توفر الجزائر الدعم اللوجستي والإنساني للعمليات التفاوضية وتعزيز المصالحة الوطنية في ليبيا، بالإضافة إلى ذلك، تعمل الجزائر على بناء مؤسسات سياسية قوية وشاملة في ليبيا. من خلال هذه الجهود، تعزز الجزائر السلام والاستقرار في ليبيا وتلعب دورًا محوريًا في حل النزاعات الإقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي.

¹ - زياد عقل، مستقبل الأزمة الليبية: الحلول والتحديات (مصر: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 38، 2017م)، ص 66

الخاتمة





خاتمة:

سعت هذه الدراسة البحثية التي تمحورت حول موضوع "دور الجزائر في حل النزاعات الإقليمية - النزاع الليبي نموذجاً"، ومن خلال هذه الدراسة يمكن تقديم الملاحظات التالية:

- إن مفهوم النزاعات الإقليمية يشير إلى النزاعات التي تنشأ بين دول أو مجموعات دول في إطار إقليمي محدد، حيث تنسم هذه النزاعات بأنها تتجاوز الأصول الثنائية وتؤثر على الاستقرار والأمن في المنطقة بأكملها.

- تنشأ النزاعات الإقليمية عن خلافات حدودية، صراعات سياسية أو اقتصادية، تنافس على الموارد الطبيعية، قضايا دينية أو عرقية، أو أي أسباب أخرى.

- تكمن أهمية فهم النزاعات الإقليمية في أنها تعكس التفاعلات المعقدة بين الدول وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي والعالمي. قد تؤدي هذه النزاعات إلى تدهور العلاقات الدولية، انعدام الأمن، تدفق اللاجئين، انتشار الإرهاب، تعطيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعرقل جهود السلام والتعاون الإقليمي.

- تلعب المؤسسات الإقليمية والدولية دوراً هاماً في تسوية النزاعات الإقليمية وتعزيز الحوار والتفاهم بين الأطراف المتنازعة. يتطلب حل النزاعات الإقليمية الجهود المشتركة للدول المعنية والمجتمع الدولي، والاستعانة بوسائل الوساطة والتفاوض والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

- تُظهر دراسة دور الجزائر في حل النزاعات الإقليمية، وخاصة النزاع الليبي، أن الجزائر تلعب دوراً بارزاً وفعالاً في التوسط والوساطة بين الأطراف المتنازعة، كجارة مباشرة لليبي، تدرك الجزائر أهمية الاستقرار في المنطقة وتعمل بجدية على تحقيق حل سياسي شامل للنزاع الليبي.

- تقدم الجزائر الدعم اللوجستي والإنساني لعمليات التفاوض والمفاوضات، وتستضيف العديد من الاجتماعات والمبادرات بين الأطراف الليبية، حيث تعزز الجزائر الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وتعمل على بناء مؤسسات سياسية قوية في ليبيا.

- بفضل هذه الجهود، نجحت الجزائر في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا، وتحقيق تقدم في تسوية النزاع الليبي، حيث تعد الجزائر نموذجاً للدولة التي تسعى جاهدة للمساهمة في حل النزاعات الإقليمية والتوصل إلى حلول سلمية من خلال الوساطة والتواصل الفعال بين الأطراف المتنازعة.

- إن دور الجزائر في حل النزاع الليبي يُعزز التعاون الإقليمي ويعكس التزامها بتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

قائمة المراجع



قائمة المراجع:

أ/ الكتب

- (1) أبو عيانه فتحي، الجغرافيا السياسية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط1، 2012)
- (2) أحمد أبو الوفاء، المفاوضات الدولية (دراسة لبعض جوانبها القانونية في القانون الدولي والشرعية الإسلامية)، (مصر: دار النهضة العربية، 2005).
- (3) أحمد علي الأطرش، تسوية المنازعات الدولية، (ليبيا، طرابلس: الدار الأكاديمية، 2009)
- (4) الأحمر المولدي، الجذور الاجتماعية للدولة الليبية الحديثة الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009).
- (5) بوطالب، محمد نجيب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، (قطر: المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات، 2018).
- (6) زياد عقل، مستقبل الأزمة الليبية: الحلول والتحديات (مصر: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 38، 2017م)
- (7) سهيل الفتلاوي وغالب عواد حوامدة: حقوق الدول وواجباتها، (عمان: دار الثقافة، 2013)
- (8) صلاح الدين عامر، مقدمة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.
- (9) طلعت جواد لحي الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية العولمة، (الأردن، عمان: دار الحامد، 2012).
- (10) عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، (الجزائر: موفم للنشر، ط1، 1992)
- (11) عبد الكامل خالدي، دور الجزائر الإقليمي ومرتكزاته، من أعمال الملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي، المحددات والأبعاد، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة تبسة، 28-29 أفريل 2014.
- (12) عبد النور بن عنتر: "العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا"، (الدوحة: تقارير مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2011)
- (13) عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، (مصر، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004).
- (14) عزمي بشارة: الثورة التونسية المجيدة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، 2012)
- (15) علي حسين الشامي: الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، بيروت: دار العلم للملايين (1994)
- (16) عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية، أساليب وقائية)، (مصر، القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997).
- (17) عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001).
- (18) عمر فرحاتي ويسرى أو شريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016)

- 19) عيسى إسماعيل عطية، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، ع44، 2010
- 20) فيجي براشاد: الشتاء الليبي، ترجمة: منذر محمود محمد وعبد الله الفتاح عمورة، (سوريا: دار فرقد للطباعة والنشر، 2014)
- 21) قوي بوحنية، الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012.
- 22) محمد بوعشة، مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية، (الجزائر: دار القصة للنشر، 2008)
- 23) محمد عزيز شكري، تسوية النزاعات الدولية الموسوعة العربية، المجلد 06، عرب أنسي، دب، دت
- 24) محمد نصر مهنا: العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)
- 25) المخادمي عبد القادر الرزيق، النزاعات في القارة الأفريقية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005).
- 26) مصطفى خليل كامل خليل، التعسف في استعمال الحق في تسوية المنازعات الدولية بما دون الحرب من ضغوط، بحث مقدم إلى كلية الحقوق قسم القانون الدولي، جامعة المنيا.
- 27) مهداوي عبد القادر، محاضرات قانون المنظمات الدولية، ألفت على طلبة السنة الثالثة قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2014-2015
- 28) مولاي بو مجوط، محاضرات تحليل النزاعات الداخلية والدولية من المنظور الواقعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- 29) ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (الإسكندرية: دار الكتاب العربي، 1996)
- 30) ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (لبنان: دار الكتاب العربي، 1995).
- 31) نور الدين حتوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018)
- 32) نوري مرزه جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 33) يوسف ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، (لبنان، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

ب/: الدوريات المجلات العلمية

- 34) أحمد الهادي كركوب، "الطرق الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية"، «مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية»، ع5، (ديسمبر 2013).
- 35) أميرة عبد الحليم، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي، (مصر: مركز الأهرام للدراسات والاستراتيجية، العدد 5418، مارس 2018)
- 36) بن عائشة محمد الأمين، "قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقارنة جيواستراتيجية - دراسة حالة مالي"، (لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 47-48، أكتوبر 2015)

37) بورعة علي جهاد، الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2021، [http://www.bchaib.net/.mas/index.php]، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/14.

38) جيوف بورتر، أزمة الساحل وتداعياتها على السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية التي تشهدها المنطقة، محاضرة أقيمت في المركز الدولي للصحافة، 4 مارس 2013.

39) خيري عمر: ليبيا: أزمة مايو-يونيو 2014 ومستقبل الديمقراطية، مجلة رؤية تركية، تركيا، 2014

40) رقولي كريم، "النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي: مدخل مفاهيمي معرفي"، مجلة الأبحاث القانونية والعسكرية، ع1، (سبتمبر 2019)

41) عبد الحق بن جديد، "الاتصال وإدارة النزاعات الدولية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع11، (ماي 2007).

42) ماجد عمران وفصل كلثوم: السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 01، سوريا، 2011

43) مثنى على المهداوي، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 38-39، 2009

44) محمد عز العرب: التغيرات في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 47، العدد 187، مصر، 2012

45) ميادة علي حيدر وحيدر عبد الله: أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام 2011، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 42، العراق، 2019

ج/ البحوث الجامعية

46) ابتسام لكواعظ ونور الهدي كعوان: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015-2016

47) إبراهيم مصطفى إبراهيم المهندز، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية والقضائية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، فرع مصراته، ليبيا، 2018.

48) أميرة حناشي: مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2008

49) زنائرة عادل، دور الدبلوماسية الحديثة في تسوية النزاعات الدولية (نموذج النزاع الليبي 2011-2017)، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018

50) صوالحية هنادي، السياسة الخارجية اتجاه ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، (مذكرة ماستر) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، 2020-2021.

51) العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011

52) عزة عبد الواحد سيد محمود، إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية. دراسة حال لأزمة الخليج الثانية، 1990-1991، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994

- (53) لبنة شقيري: انتشار الأسلحة الحقيقية ودورها في تأجيج النزاعات في منطقة الساحل الأفريقي: ليبيا نموذجاً، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014-2015
- (54) لبيب بقاص: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2011-2017، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016-2017.
- (55) محمد بلال الحبوري خلف رمضان، دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق، 2002
- (56) محمد سعادي: التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2011
- (57) محمد محمد الفاخري، التسوية السلمية كوسيلة من وسائل حل الصراعات الدولية، دراسة حالة التسوية المصرية الإسرائيلية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، ليبيا، بنغازي، 2008.
- (58) مختار بسكاك، حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2011-2012.
- (59) مهدي فتاك: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجاً (1999-2009)، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة حمة لخضر، بسكرة، 2011
- (60) نور حسين نايف حداد، الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، تخصص القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، حزيران 2020.
- د/ المواقع الإلكترونية**
- (61) الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟ 31 ماي 2020، [https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475]، (2024/05/10).
- (62) دنيا الأمل إسماعيل، المساعي الحميدة في حل النزاعات الدولية الخلاف السعودي القطري نموذجاً، الحوار المتمدن 2010/07/06، [www.m.ahevar.orc]، اطلع عليه بتاريخ: 2024/05/15.
- (63) محمود علاء الدين حواش: أثر التدخل العسكري في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة ما بين 2014-2020، (26 نوفمبر 2021)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، [https://democraticac.de/?p=78741]، (2024/05/11).
- (64) معلومات عن النزاع الإقليمي على موقع jstor.org. "jstor.org مؤرشف من الأصل في 11 جانفي 2020.
- (65) معلومات عن نزاع إقليمي على موقع babelnet.org. "babelnet.org مؤرشف من الأصل في 14 ديسمبر 2019.
- (66) هل يتوصل اجتماع دول جوار ليبيا إلى تصور واضح لمستقبلها؟، (سبتمبر 2021)، [https://www.bbc.com/arabic/inthepress-58411485]، (2024/05/12).

67) وليد قايسي، ماهية الصراعات الإقليمية، منشور على الرابط <https://kitabab.com> في 8 ديسمبر 2014.

هـ-القوانين:

68) المرسوم الرئاسي 404-02 المؤرخ في 2002/10/26 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الخارجية، ج ر ج ج العدد 19، الصادرة في 2002/12/01.

و-المراجع الأجنبية

69) General assembly، resolution adopted general assembly sixty, fifth session, united nations, 28 July 2011

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

9-1	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	
12	المبحث الأول: ماهية إدارة النزاعات الإقليمية
12	أولاً: مفهوم النزاع الدولي
16	ثانياً: ماهية النزاع الإقليمي
22	المبحث الثاني: إدارة النزاعات والمفاهيم المقاربة:
22	أولاً: مفاهيم أخرى ترتبط بمفهوم النزاع: التوتر، الأزمة، الحرب، التدخل، الصراع.
24	ثانياً: نظريات إدارة النزاع:
29	المبحث الثالث: استراتيجية إدارة النزاعات
29	أولاً: آليات إدارة النزاعات الدولية:
30	ثانياً: الطرق القضائية
الفصل الثاني: الجزائر ودورها في حل النزاعات الإقليمية	
34	المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.
37	المبحث الثاني: وسائل حل النزاعات الخارجية
37	المطلب الأول: تسوية النزاعات الإقليمية بالطرق القضائية
38	المطلب الثاني: التسوية غير الودية للنزاعات الإقليمية.
39	المطلب الثالث: تسوية النزاعات الإقليمية في إطار الأمم المتحدة
41	المطلب الرابع: تسوية النزاعات الإقليمية بالطرق الدبلوماسية:
43	المبحث الثالث: الاستراتيجية والسياسة الخارجية الجزائرية.
43	المطلب الأول: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
44	المطلب الثاني: التعاون بين الدول المتجاورة:
45	المطلب الثالث: حل النزاعات بطرق سلمية وعدم اللجوء للقوة
الفصل الثالث: ليبيا ودور الجزائر في حل النزاع الليبي	
50	المبحث الأول: تطور النزاع الإقليمي في ليبيا
50	المطلب الأول: نشأة الأزمة الليبية 2011.
50	المطلب الثاني: تطور الحراك من الحراك السلمي إلى العمل المسلح.
51	المطلب الثالث: أزمة ماي 2014 وتداعياتها
54	المبحث الثاني: الجزائر والآليات السلمية لحل النزاع الليبي
54	المطلب الأول: النزاع الليبي والمقاربة الجزائرية السلمية لحله
56	المطلب الثاني: أهم الأعمال الجزائرية للحل السلمي للنزاع الليبي
60	المبحث الثالث: استراتيجية الجزائر اتجاه النزاع الليبي

60	المطلب الأول: مبررات تدخل الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية
62	المطلب الثاني: الاستراتيجية الجزائرية لحل الأزمة الليبية
66	الخاتمة
69	قائمة المراجع
	فهرس المحتويات
	ملخص

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجزائر في حل النزاعات الإقليمية، بالتركيز على النزاع الليبي كنموذج، حيث تظهر الدراسة أن الجزائر تلعب دورًا فعالًا في التوسط والوساطة بين الأطراف المتنازعة. كجارة ليبيا، تدرك الجزائر أهمية الاستقرار في المنطقة وتعمل على تحقيق حل سياسي شامل للنزاع الليبي، كما تقدم الجزائر الدعم اللوجستي والإنساني لعمليات التفاوض والمفاوضات، وتستضيف العديد من الاجتماعات والمحادثات بين الأطراف الليبية. تعزز الجزائر الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وتعمل على بناء مؤسسات سياسية قوية في ليبيا، ومن خلال هذه الجهود، نجحت الجزائر في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا، وتحقيق تقدم في تسوية النزاع الليبي. تعد الجزائر نموذجًا للدولة التي تسعى جاهدة للمساهمة في حل النزاعات الإقليمية والتوصل إلى حلول سلمية من خلال الوساطة والتواصل الفعال بين الأطراف المتنازعة، ومنه نخلص إلى أنه بفضل دورها الفاعل، تُعزز الجزائر التعاون الإقليمي وتساهم في السلام والاستقرار في المنطقة. تعد دراسة دور الجزائر في حل النزاعات الإقليمية النزاع الليبي نموذجًا للجهود الناجحة في تحقيق السلام والاستقرار في البلدان المتضررة من النزاعات الإقليمية.

Abstract

The study aimed to learn about Algeria's role in resolving regional conflicts, focusing on the Libyan conflict as a model, as the study shows that Algeria plays an effective role in mediation and mediation between the conflicting parties. As a neighbor of Libya, Algeria recognizes the importance of stability in the region and works towards a comprehensive political solution to the Libyan conflict. Algeria also provides logistical and humanitarian support to the negotiation and negotiation processes and hosts numerous meetings and talks between the Libyan parties. Algeria promotes political dialogue and national reconciliation and works to build strong political institutions in Libya. Through these efforts, Algeria has succeeded in promoting peace and stability in Libya and in achieving progress in the settlement of the Libyan conflict. Algeria is a model for a country that strives to contribute to the resolution of regional conflicts and to reach peaceful solutions through mediation and effective communication between the parties to the conflict. It concludes that, thanks to its active role, Algeria promotes regional cooperation and contributes to peace and stability in the region. The study of Algeria's role in resolving regional conflicts is a model of successful efforts to achieve peace and stability in countries affected by regional conflicts..